آراءُ الكوفيين الخلافية المعزوّةُ إليهم في معاني القرآن وإعرابه للزَّجّاج

جمع ودراسة

إعداد: سليمان بن سليمان العنقري

قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث

في هذا البحثِ جمعٌ ودراسةٌ للآراء النحوية والتصريفية التي نصّ الزجاجُ على نسبتها للكوفيين أو أحد أفرادهم في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، وهي مخالفة لآراء البصريين أو المشهور من مذهبهم، وعددها سبعة وعشرون رأياً.

وجاء البحث في تمهيد من مبحثين شملا التعريف بالزجاج، وصلته بالكوفيين، ثم فصلين رئيسين: الأول فيه جمع ومناقشة نحوية للمسائل النحوية والتصريفية، مرتبة حسب ترتيب ابن مالك في الألفية. والثاني فيه دراسة للآراء المذكورة.

ثم جاءت الخاتمةُ ومن أهم النتائج المذكورة فيها أن ثمة آراء كثيرة للكوفيين لم ينسبها الزجاج لهم في كتابه، وميلُ الزجاج عن آراء الكوفيين، وقلة آراء الكوفيين عند الزجاج المتوافقة مع ما ورد في كتب الخلاف فالوارد في كتب الخلاف من الآراء التي أوردها الزجاج تسعة آراء فقط.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن النحو الكوفي- على الرغم مما كُتب فيه - لا يزال بحاجة إلى بيانٍ وتوثيق من المصادر المتقدمة الكوفية والبصرية.

وإن أبا إسحاقَ الزجاج من الذين جمعوا علمي الكوفة والبصرة، فنقله عن الكوفيين نقل عالمٍ متقدمٍ ثبت عارف بالقوم، فهو يقول عن نفسه فيما رواه الزجاجي: "قد نظرت في علم الكوفيين وانقطعت إليه، فاستكثرت منه حتى وقع لي أني لم أترك منه شيئاً...."(١).

لأجل ذلك رغبتُ في جمع آراء الكوفيين عند أبي إسحاق الزجاج؛ وألفيتُ (معاني القرآن وإعرابه) أهمَّ كتبه، فعمدتُ إليه واستخلصتُ منه الآراءَ النحوية والتصريفية التي نصّ الزجاجُ على نسبتها للكوفيين أو أحد أفرادهم وهي مخافة لآراء البصريين أو المشهور من مذهبهم فوجدتها سبعة وعشرين رأياً.

وثمّة دراسات سابقة ذات صلة بالموضوع أهمها:

- تعقبات الزجاج للفراء في معاني القرآن وإعرابه، رسالة ماجستير من إعداد: عادل علي الصراف، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٤٢١هـ.

واختص هذا البحث بموقف الزجاج من الفراء دون سائر الكوفيين.

- مآخذ الزجاج النحوية على الفراء في معاني القرآن، رسالة ماجستير من إعداد: علي بن حسن الأمير، جامعة أم القرى، عام ١٤٢٩هـ.

وهذا البحث كسابقه في الاختصاص بالفراء دون سائر الكوفيين.

- الدراسات النحوية في معاني القرآن الكريم وإعرابه للزجاج، رسالة ماجستير

(١) مجالس العلماء ١٢٥.

من إعداد: محمود عبداللطيف فواز، كلية التربية، الأنبار ٢٠٠٠م.

وهي رسالة عرضت بإيجاز إلى أهم القضايا العامة في كتب الزجاج، ولم تختص بآراء الكوفيين.

- معاني القرآن بين الفراء والزجاج، دراسة نحوية، بحث متمم لمتطلبات الماجستير من إعداد: زياد محمد حياتي، جامعة النجاح الوطنية بفلسطين، ٢٠٠١م.

وهو بحث متمم عرض لموقف الزجاج من الفراء دون سائر الكوفيين كالبحثين الأول والثاني.

ولم أجد - فيما اطلعت عليه - من بحث في النحو الكوفي بعامة في كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج.

وقد جعلت البحث في تمهيد من مبحثين، ثم فصلين رئيسين وفيهما مباحث، على النحو الآتي:

التمهيد:

المبحث الأول: التعريف بالزجاج

المبحث الثاني: صلة الزجاج بالكوفيين

الفصل الأول: المسائل النحوية والتصريفية، مرتبة حسب ترتيب ابن مالك في الألفية.

الفصل الثاني: الدراسة، وفيها مبحثان:

المبحث الأول: منهج الزجاج في عرض آراء الكوفيين، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تسمية الكوفيين.

المطلب الثاني: الدقة في النقل.

المطلب الثالث: طريقة عرض آراء الكوفيين

المطلب الرابع: موقفه من الكوفيين

المبحث الثاني: آراء الكوفيين عند الزجاج وكتب الخلاف النحوي، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الآراء في كتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)

المطلب الثاني: الآراء في كتاب: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)

المطلب الثالث: الآراء في كتاب: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزَّبيدي (ت ٨٠٢هـ)

المطلب الرابع: آراء الكوفيين التي أوردها الزجاج ولم تُذكر في كتب الخلاف الثلاثة.

ثم ذيلت البحث بخاتمة بينت فيها نتائج البحث، ثم ثبت المصادر.

أسأل الله – سبحانه – أن يكتب القبول والتسديد لهذا العمل.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد: الزجاج وصلته بالكوفيين

المبحث الأول: التعريف بالزجاج[1].

*** اسمه:**

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِي بن سهل الزجاج، ولُقِّب بالزجاج؛ لأنه كان يخرط الزجاج، قال عن نفسه: "كنت أخرط الزجاج فاشتهيت النحو فلزمت المبرد لتعلُّمه...."[2].

*** تعلُّمه وتعليمه:**

أخذ الزجاج في أول أمره عن الكوفيين فدرس على ثعلب، ثم انصرف عنهم إلى البصريين، ولزم المبرد لما رأى تمكّنه في العلم حتى برع وشهد الناسُ برسوخ قدمه.

ومن أهم شيوخه:

أبو العباس ثعلب، ومحمد بن يزيد المبرد، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، وقد نص الزجاج على المبرد والقاضي فيما سأذكر من آرائه[3].

ومن أهم طلابه:

أبو جعفر النحاس، وابن ولاد، وأبو علي القالي، والحسن الآمدي، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، والزجاجي، والرماني.

*** مكانته:**

كان من أكابر أهل العربية، وكان حسن العقيدة، جميل الطريقة، تصدّر تعليم النحو واللغة بعد المبرّد، وكان مقرباً لدى المعتضد بالله والمكتفي بالله.

---

(١) انظر: مراتب النحويين١٣٥، وأخبار النحويين البصريين ٨١، وطبقات النحويين واللغويين١١١، وتاريخ بغداد ٦/ ٦١٣، ونزهة الألباء١٨٣، وإنباه الرواة١/ ١٩٤، وجهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه ١/ ١٥، و(التمهيد) في: ما ينصرف وما لا ينصرف ٩.

(٢) تاريخ بغداد ٦/ ٦١٣.

(٣) انظر: المسألة ٧.

*** آثاره:**

من أهم مصنفات الزجاج:

– معاني القرآن وإعرابه، وهو مادة هذا البحث، قال الزجاج في مقدمته إنه كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه. لكنه رحمه الله أودعه من العلم الغزير ما يجعله في صدارة كتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه.

وألف أبو علي الفارسي كتاباً استدرك فيه على بعض مسائل الزجاج، وسمّاه: الإغفال، وهو مطبوع في جزأين، بتحقيق: د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم.

وقد طبع (معاني القرآن وإعرابه) بتحقيق الدكتور: عبدالجليل شلبي، في خمسة أجزاء، وافتقر العمل لجودة إخراج نص الزجاج وضبطه، وللفهارس التفصيلية.

ثم حُقِّق الكتاب في رسائل علمية بعضها في شعبة التفسير وعلوم القرآن بقسم الكتاب والسنة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.

– تفسير أسماء الله الحسنى

– خلق الإنسان

– العروض

– فعلت وأفعلت

– ما ينصرف وما لا ينصرف

*** وفاته:**

توفِي أَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بْن السري الزجاج النحوي فِي جمادى الآخرة سنة عشر أو إحدى عشرة وثلاث مائة، يوم الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت من الشهر.

المبحث الثاني: صلة الزجاج بالكوفيين

أخذ الزجاج العلمَ في أول أمره على ثعلب إمام الكوفيين في زمنه، واستكثر من علم الكوفيين حتى كاد يحيط به. قال الزجاجي: "حدثني بعض أصحابنا قال: حدثني أبو إسحاق الزجاج قال: كنت في ابتداء أمري قد نظرت في علم الكوفيين وانقطعت إليه، فاستكثرت منه حتى وقع لي أني لم أترك منه شيئا، وأني قد استغنيت به عن غيره...." (١).

وقَالَ أبو الحسن العروضي، قَالَ لي أبو إسحاق الزجاج: لما قدم المبرد بغداد أتيته لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب وأميل إلى قولهم، يعني الكوفيين(٢).

وهو بهذا يُعَدُّ وثيق الصلة بالكوفيين، وكتبه - وبخاصة معاني القرآن وإعرابه - تُعدّ من مصادر النحو الكوفي الأصيلة فيما نُسب إليهم فيها، وإن كان الزجاج قد ترك مذهب الكوفيين وأخذ عن المبرد نحو البصريين، واطمأنت نفسه إليه.

(١) مجالس العلماء ١٢٥.

(٢) تاريخ بغداد ٤ / ٦٠٣.

الفصل الأول: المسائل النحوية والتصريفية

المسألة الأولى: إعراب كاف الخطاب في (أَرَأَيْتَكُمْ) في قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [الأنعام: ٤٠].

قال الزجاج: "وقال النحويون في هذه الكاف التي في قوله: (أَرَأَيْتَكُمْ) غَيرَ قَولٍ:

قال الفراء لفظُها لفظ نصبٍ، وتأويلها تأْويل رفع، قال: ومثلها الكاف في قوله: دُونَك زيداً، قال: الكاف في موضع خفض، وتأويلها تأْويل الرفع؛ لأن المعنى: خذ زيداً. وهذا لم يقله من تقدَّم من النحويين، وهو خطأٌ؛ لأن قولك: أرأيتكَ زيداً ما شأنُه! تصير (أرأيت) قد تعدت إلى الكاف وإلى (زيد)، فيصير لـ(رأيتَ) اسمان، فيصير المعنى: أرأيت نفسك زيداً ما حاله. وهذا محال"(١).

فذكر الزجاج عن الفراء أنّ الكاف في (أرأيتَكم) في موضع رفع.

حكى النحويون في هذه الكاف ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الكاف حرف خطاب زيدت للتوكيد، وهو قول جمهور النحويين(٢).

واحتج هؤلاء بأن في سقوط الكاف مع صحة المعنى الذي يكون بوجودها دلالة على أنْ لا موضع لها(٣).

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٤٦، ٢٤٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٤٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٩٩، والمقتضب ٣/ ٢٠٩-٢١٠، ٢٧٧، ومجالس ثعلب ١/ ٢١٦، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٩٥، وإعراب ثلاثين سورة ٢٠٢، والمسائل العسكرية ١٤٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥١، الكشاف ٤/ ٢٨٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/ ٤٢٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٠٣، والبحر المحيط ٤/ ٥٠٨، والمساعد ١/ ١٩٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٦٥.

(٣) هذا ظاهر كلام الزجاج في الموضع السابق، وانظر شرح السيرافي ٥/ ١٤، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٠٣.

القول الثاني: أنّها في موضع نصب، وهو قول الكسائي(١).

وردّ هذا المذهب بأمور منها(٢) أنّ (رأيت) يتعدى إلى مفعولين؛ الأول منهما هو الثاني في المعنى، وما بعد الكاف في نحو: (أرأيتك زيداً ما فعل؟) ليس هو الكاف؛ إذ يستحيل أن يكون المخاطب غائباً.

وليس هذا الفعل مما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل. كما قالوا فيه أنه لو كانت الكاف هي المفعول الأول لجاز الاقتصار على الاسم الذي بعدها، والمعنى يأباه.

القول الثالث: أنّها في موضع رفع، قال الفراء: "وموضع الكاف نصبٌ، وتأويله رفعٌ، كما أنك إذا قلت للرجل: دونك زيداً، وجدت الكاف في اللفظ خفضاً وفي المعنى رفعاً؛ لأنها مأمورة"(٣).

ورُدّ هذا المذهب رد بأمور منها(٤) أنّ التاء لا يستغنى عنها، والكاف يستغنى عنها وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه. كما أن التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف ليست كذلك، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل.

فتبين أن الرأي المترجح هو أن كاف (أرأيتك) حرف خطاب للتوكيد.

---

(١) انظر: مجالس ثعلب ١/ ٢١٦، إعراب ثلاثين سورة ٢٠٢، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٠٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٨١، والجنى الداني ٩٣، ومغني اللبيب ٢٤٠، وتعليق الفرائد ٢/ ٣٤٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٦٦. وعُزي إلى الفراء. انظر: تهذيب اللغة (رأى) ١٥/ ٣٢٠، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي٦/ ٤٢٣، كما نسب إلى عامة الكوفيين. انظر: أنوار التنزيل ٤/ ٤١-٤٢.

(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٢٧٧، والحجة ٣/ ٣٠٨-٣٠٩، والمسائل العسكرية ١٣٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣١١-٣١٢، وشرح اللمع للباقولي ١/ ٤٣٢-٤٣٣، ومغني اللبيب ٢٤٠، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٣٣.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٤٧، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٠٤.

المسألة الثانية: مجيء ضمير الفصل (العماد) بعد النكرات

قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿**وَلا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾ [النحل: ٩٢]: "وَمَوضع: (أربى) رَفْع. المعنى: أن تكون أمةٌ هي أكثرُ مِنْ أمّةٍ. وزعم الفراء أن موضع (أربَى) نصب و(هي) عمادٌ، وهذا خطأ، (هي) لا تدخل عماداً ولا فَصْلاً مع النكرات. وشبَّههُ بقوله: ﴿**تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [المزمل: ٢٠]، و(تجدوه) الهاء فيه معرفة، و(أمَّة) نكرة"(١).

فذكر الزجاج إعراب الفراء (أربى) خبراً لـ(كان)، و(هي) عماد، وعليه جاء ضمير الفصل هنا بعد نكرة.

يسمي البصريون الضمير المذكور هنا فصلاً؛ لأنه فصل بين اسمين فجعل الثاني خبراً للأول، ويسميه الكوفيون عماداً؛ لأنه عمّد الاسم الأول وقوّاه(٢). وورد اللفظان في نص الزجاج.

وفي نوع الاسمين الذين يقع بينهما الفصل من حيث التعريف والتنكير قولان للنحويين:

الأول: وجوب وقوع الفصل بين معرفتين أو ما شابههما، وهو قول جمهور النحويين(٣)، ورآه الزجاج.

الثاني: جواز وقوعه بين نكرتين، وهو مذهب الفراء(٤) وهشام الضرير(٥).

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢١٨.

(٢) انظر: الإنصاف٢/ ٧٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٠، شرح الرضي على الكافية ٢/ ٤٥٦، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٨٥.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٢، والمقتضب ٤/ ١٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش٣/ ١١٠، وشرح الرضي على الكافية٢/ ٤٥٦، ومغني اللبيب ٦٤٢.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢/ ١١٣.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٨٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٢، ومغني اللبيب٦٤٢، وهشام بن معاوية الضرير ٩٠.

والمترجح قول البصريين؛ لأن لفظ الفصل معرفة، وفيه معنى التأكيد فوجب أن يكون ما قبله معرفة. قال سيبويه: "لم يجعلوه فصلا وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفا ولا بدلا لنكرة، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرَّران على نكرة، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلا في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة، فلم تصر فصلا إلا لمعرفة كما لم تكن وصفا ولا بدلا إلا لمعرفة "(١).

المسألة الثالثة: إعراب (أحسن) بعد الاسم الموصول في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ**﴾ [الأنعام: ١٥٤].

قال الزجاج: "الأكثر في القراءَة بفتح النون، ويجوز (أحْسنُ) على إضْمارِ: على الذي هو أحسنُ. فأمّا الفتحُ فعلى أن (أحسنَ) فعل ماض مبني على الفتح.

وأجاز الكوفيون أن يكونَ في موضع جَرٍّ وأن يكون صفةَ (الذي)، وهَذَا عند البصريين خَطَأٌ فاحش، زعم البصريون أنهم لا يعرفون (الَّذِي) إلا موْصُولَةً، ولا تُوصَفُ إلا بَعْدَ تَمَام صلتها، وقد أجمع الكوفيونَ مَعَهُمْ على أن الوَجْهَ صِلتُها، فيحتاجون أن يُثبتوا أنّها وقعت موصولةً ولا صلةَ لها"(٢).

نسبَ الزجاجُ للكوفيين في الآية جوازَ إعرابِ (أحسنَ) بالفتح صفةً للموصول (الذي)، وجعله من وصفِ الموصول قبل مجيء صلته.

وفي (أحسن) في هذه الآية قراءات:

الأولى: وهي القراءة المتواترة (أحسنَ) بالفتح، وهي بإجماع العشرة(٣). وهي محل البحث هنا.

وقُرئت الكلمةُ شذوذاً ثلاثَ قراءات:

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٠٥.

(٣) انظر: إيضاح الرموز ٣٩٠، والدر المصون ٣/ ٢٢٠.

الأولى: (أَحسَنُ) بالضم، على حذف المبتدأ من الصلة، والتقدير: هو أحسن[1]، وضَعّف ابنُ جني هذه القراءةَ لِضعفِ حذف المبتدأ عائداً في جملة الصلة[2].

والثانية: (أُحسِنَ) بالبناء للمجهول، أي: أُحسنَ إليه، أو أُحسنَ حالُه[3].

والثالثة: (أَحسَنوا) على الجمع، على معنى: الذين أحسنوا، فحذف النون من (الذين)[4].

أمّا القراءة المتواترة محل البحث (أحسنَ) بالفتح، ففي إعرابها أقوال:

الأول: أنّ (أحسنَ) فعلٌ ماض، وفاعلُه ضمير يعود على (الَّذي)، وهي جملة الصلة، والتقدير: تَماماً على المحسن[5].

الثاني: أنّ (أحسنَ) فعلٌ ماضٍ، وَالْفَاعِل والمفعول محذوفان، والتقدير: تماماً على الَّذي أحْسنه الله إِلَى مُوسَى من الرسَالَة، وهو قول المبرّد[6].

الثالث: جواز أن يكون (أحسنَ) مجروراً صفةً لـ(الذي)، وهو قول الكوفيين[7].

(١) نُسبت للحسن والأعمش ويحيى بن يعمر. انظر: المحتسب ١/ ٢٣٤، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٧٨، والكشاف ٢/ ٦٢، وإعراب القراءات الشواذ ١/ ٥٢٢، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ٣٩٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢٧٧، المحرر الوجيز ٢/ ٣٦٥.

(٢) انظر: المحتسب ١/ ٢٣٤. وقد أجاز البصريون حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ بشرط طول الصلة؛ وذلك بأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٣، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٧.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/ ٥٢٢.

(٤) نسبها الفراء لابن مسعود. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٦٥، وإعراب القراءات الشواذ ١/ ٥٢٢.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٧٨، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٥٠، والبحر المحيط٤/ ٦٩٤، والدر المصون ٣/ ٢٢٠، وائتلاف النصرة ١٣٨.

(٦) لم أجده في كتبه. انظر: إعراب القرآن للنحاس٢/ ٤٠، ومشكل إعراب القرآن١/ ٢٧٨، والتبيان في إعراب القرآن١/ ٥٥٠، والبحر المحيط ٤/ ٦٩٤.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء١/ ٣٦٥، وإعراب القرآن للنحاس٢/ ٤٠، والتبيان في إعراب القرآن١/ ٥٥٠، والبحر المحيط٤/ ٦٩٤، والدر المصون ٣/ ٢٢٠، وائتلاف النصرة ١٣٨.

ويضعِفه وصف الموصول قبل اكتمال صلته كما ذكر الزجاج، إلا أن الكوفيين يرون أنّ وصف الموصول هنا أغنى عن صلته، لأنه وصف بنكرة أشبهت المعرفة(١).

الرابع: جواز أن تكون (الذي) مصدرية بمعنى (ما)، فيكون المعنى: تماماً على إحسانه. أجاز ذلك الفراء(٢).

والأول هو الأقوى لقوته في الصناعة بعدم الحذف، وسلامته في المعنى.

المسألة الرابعة: إعراب (تنزيل) في قوله تعالى: ﴿**حم * تَنزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾ [فصلت: ١، ٢].

قال الزجاج: "(تَنْزِيلٌ) رفع بالابتداء، وخبره ﴿**كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ**﴾. هذا مذهب البصريينَ. وقال الفَرَّاءُ يجوز أن يكون (تَنْزِيلٌ) مرتفعاً بِـ(حم)، ويجوز أن يرتفع بإضمار (هذا). المعنى: هذا تنزيل من العزيز الرحيم، أي: هو تنزيل"(٣).

فذكر الزجاج عن الفراء أنّ إعراب (تنزيل) خبرٌ لـ(حم)، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هذا).

وفي إعراب (تنزيلٌ) – بالرفع – ثلاثة أقوال:

الأول: (تنزيل) مبتدأ، وخبره (كتاب)، وهو رأي البصريين، واختاره الزجاج وبعض المعربين(٤).

الثاني: أن (حم) وما أشبهها من الحروف المقطعة في القرآن الكريم وقعت مبتدأ، فهي اسم لحروف الهجاء، و(تنزيل) خبرٌ لها، وهو قول الفراء(٥).

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٦٥.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٦٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٧٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للنحاس٦/ ٢٤١، ومشكل إعراب القرآن٢/ ٦٣٩، وتفسير القرطبي ١٥/ ٣٣٧.

(٥) معاني القرآن ١/ ٣٦٨.

الثالث: أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: (هذا). ونسبه الفراء للكسائي(١).

ورأي الكسائي قوي، وما اختاره الزجاج أقوى لعدم الحاجة إلى التقدير مع سلامة المعنى، قال الزمخشري: "ووجهه أن تنزيلا تخصص بالصفة فساغ وقوعه مبتدأ"(٢).

المسألة الخامسة: خبر (الذين) في قول الله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾ [البقرة: ٢٣٤].

قال الزجاج: "وقال النحويون في خبر (الذين) غير قول:

قال أبو الحسن الأخفش المعنى: يتربصن بعدهم أو بعد موتهم. وقال غيرُه من البصريين: أزوَاجُهُمْ يتربصن، وحذف أزواجهم؛ لأن في الكلام دليلاً عليه، وهذا إطباق البصريين وهو صواب.

وقال الكوفيون ـ وهذا القول قول الفراءِ وهو مذهبه ـ أنَّ الأسماءَ إذا كانت مضافة إلى شيءٍ، وكان الاعتمادُ في الخبر الثاني، أُخبر عن الثاني وتُرِكَ الإخبارُ عن الأول، وأَغنى الإخبارُ عن الثاني عن الإخبار عن الأول. قالوا: فالمعنى: وأزواجُ الذين يُتَوفون يتربصن.

وأنْشَد الفَراءُ:

لَعَلِّي إنْ مالَتْ بي الرّيحُ ميْلَةً على ابن أبي ذِبَّانَ أن يتقدما

المعنى: لعل ابن أبي ذِبَّان أن يتقدم إليَّ مالت بِي الريح ميلة عليه.

وهذا القول غير جائز، لا يجوز أن يَبْدَأ اسمٌ ولا يُحدَّثُ عنه؛ لأن الكلام إنما وضع للفائدة، فما لا يفيد فليس بصحيح. وهو أيضاً من قولهم محال؛ لأن الاسم

(١) انظر: معاني القرآن ١ / ٣٦٩.

(٢) الكشاف ٤ / ١٨٤.

إنما يرفعُه اسمٌ إذا ابتُدئ مثلُه أو ذُكر عائدٌ عليه، فهذا على قولهم باطل؛ لأنه لم يأت اسمٌ يرفعه ولا ذُكر عائد عليه.

والذي هو الحقُّ في هذه المسألة عندي أن ذِكر (الذين) قد جرى ابتداءً وذِكر الأزواج قد جرى متصلاً بصلة (الذين)، فصار الضمير الذي في (يَتَرَبَّصْنَ) يعود عَلَى الأزواجِ مضافاتٍ إلى الَّذِينَ، كأنك قلت: يتربَّصُ أزواجهم، ومثل هذا من الكلام قولك: الذي يموت ويُخلف ابنتين ترثان الثلثين، المعنى: ترث ابنتاه الثلثين"(١).

فالزجاج نقل عن الكوفيين ـ وهو رأي الفراء منهم ـ أنّ (الذين) في الآية ليس له خبر؛ لأنه إذا أُخبِر عمّا بعد المبتدأ مما هو متصل به أغنى ذلك عن الإخبار عن المبتدأ.

واختلف المعربون في إعراب (الذين) وخبره في الآية، فمنهم من جعل (الذين) مبتدأ لا خبر له والخبر لما اتصل بالمبتدأ، ومنهم من جعل المبتدأ مضافاً إلى (الذين) مناسباً لمعنى الخبر، ثم حُذف وناب عنه المضاف إليه، ومنهم من جعل الخبر (يتربصن) واختلفوا في الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ، ومنهم من قدر خبراً مقدماً على المبتدأ مناسباً له في المعنى، والمذكور تفسير له. وتفصيل هذه الأقوال(٢) كما يأتي:

القول الأولُ: (الذين) مبتدأٌ لا خبرَ له، وجاء الخبر عما اتصل به لصلته به في المعنى، إذ المقصود من الآية: مَنْ مات عنها زوجُها تربَّصت. وهذا قول الكسائي والفراء(٣).

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣١٤، ٣١٥.

(٢) انظر هذه الأقوال مجموعة في البحر المحيط٢/ ٥١٤، ٥١٥، والدر المصون ١/ ٥٧٦، ٥٧٧.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء١/ ١٥٠، ١٥١، وإعراب القرآن للنحاس١/ ١١٦، ومشكل إعراب القرآن١٣١، والبحر المحيط٢/ ٥١٤.

والتوجيه عندهم أنه إذا ذُكِر اسمٌ، وذُكِر اسمٌ بعده متصل به وفيه معنى الخبر تُرِك الإخبار عن الأولِ وأُخْبِر عن الثاني نحو: (إنَّ زيداً وأختَه منطلقةٌ).

وعليه قول الشاعر:

لعَلِّيَ إنْ مَالَتْ بِيَ الريحُ مَيْلَةً

على ابن أبي ذِبَّانَ أنْ يتندَّما[1]

فأخبر عن ابن أبي ذِبَّان وترك المتكلم، والتقديرُ: لعل ابن أبي ذِبَّان أن يتندَّمَ إنْ مالت بي الريحُ ميلةً.

وضعفه الزجاج لعدم جواز ذكر المبتدأ دون خبر أو ما يقوم مقام الخبر، كما أن المبتدأ هو رافع الخبر عند الكوفيين، وليس ثمة مبتدأ.

القول الثاني: أَنَّ المبتدأ مضاف محذوف، والتقدير: وأزواج الذين، والخبر (يتربَّصْن). ويدلُّ عليه ذكر الأزواج بعده[2]، ويستقيم المعنى على ذلك. وروى الزجاجُ إطباقَ البصريين على ذلك، وصوّبه.

القول الثالث: أنَّ (الذين) مبتدأ، و(يتربَّصْنَ) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، التقديرُ: أزواجُهم يتربَّصْنَ، وهذه الجملةُ خبرٌ عن (الذين)، قاله المبردُ[3].

القول الرابع: (الذين) مبتدأ، وخبره (يتربَّصْن)، ولكن حُذِفَ العائدُ من الكلامِ للدلالةِ عليه، والتقدير: يتربصن بعدهم أو بعد موتهم، قاله الأخفش[4].

(١) البيت من الطويل، وهو لثابت بن كعب العتكي الأزدي. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٥٠، والمخصص ١٣/ ١٧٥، وضرائر الشعر: ١/ ٢٨٣، ولسان العرب ١/ ٣٨٣ (ذبب)، والبحر المحيط ٢/ ٥١٤.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١١٧، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٨٦، والبحر المحيط ٢/ ٥١٥.

(٣) لم أجده في كتبه. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١١٦، ومشكل إعراب القرآن١٣١، والبحر المحيط ٢/ ٥١٥، والدر المصون ١/ ٥٧٧. ونسبه ابن هشام في مغني اللبيب ٦٥٢ إلى الأخفش وهو خلاف ما في معاني القرآن ١/ ١٨٩.

(٤) انظر: معانى القرآن للأخفش ١/ ١٨٩، وكشف المشكلات ١/ ١٦٩. ونسبه ابن هشام في مغني اللبيب ٦٥٢ إلى الفراء وهو خلاف ما في معاني القرآن ١/ ١٥٠.

القول الخامس: أنّ (الذين) مبتدأ، وخبره (يتربصنّ) وقامَت النون التي هي ضميرُ الأزواج مقام الاسم الظاهر، فالتقدير: والذين يُتَوفَّون منكم ويذرون أزواجاً يتربصُ أزواجُهم، فَحُذِف (أزواجُهم) بجملته(١). وهو ما رجّحه الزجاج.

القول السادس: (الذين) مبتدأ، والخبر مقدم عليه محذوفٌ بجملته، تقديرُه: فيما يُتْلى عليكم حكمُ الذين يُتَوَفَّوْن(٢)، ويكون قولُه (يتربَّصْنَ) جملةً مفسِّرة لا موضع لها من الإعراب، ويُعْزى هذا لسيبويه(٣). وضعفه ابن عطية؛ لأنَّ ذلك إنما يتَّجهُ إذا كان في الكلامِ لفظُ أمرٍ بعد المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾ [المائدة: ٣٨].

والأسلم والأظهر في معنى الآية أن (الذين) مضاف إليه والمضاف هو المبتدأ، والتقدير: وأزواج الذين، ويستقيم عليه أن يكون (يتربصن) هو الخبر.

المسألة السادسة: العطف على محل اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر في إعراب (الصابئون) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [المائدة: ٦٩].

قال الزجاج: "اختلف أهل العربية في تفسير رفع الصابئين، فَقَالَ بعضهم نَصْبُ (إنَّ) ضَعُفَ فنسقَ بـ(الصَّابِئُونَ) على (الَّذِينَ) لأَن الأصل فيهم الرفع. وهو قول الكسائي. وقال الفراءُ مثل ذلك إلا أنه ذكر أَن هذا يجوز في النسق على مثل (الذين) وعلى المضمر، يجوز: إني وزيدٌ قائمان، وأنه لا يجيز: إنَّ زيداً وعمرو قائمان.

وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب اللَّه وذلك أَنهم زعموا أن نَصْبَ (إنَّ)

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣١٧، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ١١٥، وتعليق الفرائد ٣/ ٩٥، ومغني اللبيب ٦٥٢.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٨٦.

(٣) لم أجده في الكتاب. وانظر: المحرر الوجيز ١/ ٣١٤، والبحر المحيط ٢/ ٥١٥، والدر المصون ١/ ٥٧٧.

ضعيف؛ لأنها إنما تغيِّرُ الاسم ولا تغيِّر الخبرَ، وهذا غلط لأن (إنَّ) عملت عَملَيْن النَصْبَ والرفع، ولَيْسَ في العربية ناصب ليس معه مرفُوع؛ لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله، وكيف يكون نصب (إنَّ) ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها نحو قوله: ﴿**إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ**﴾ [المائدة: ٢٢] ونَصْب (إنَّ) مِنْ أقْوَى المَنْصوبَات.

وقال سيبويه والخليل وجميع البصريين إن قوله: (وَالصَّابِئُونَ) محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداء. المعنى: إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن باللَّه واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم، والصابئون والنصارى كذلك أَيْضاً، أي من آمن باللَّه واليوم الآخر فلا خوف عليهم....

وقال الكسائي(١): الصابئون نَسَقٌ على ما في (هادوا)، كأنه قال: هادوا هم والصابئون. وهذا القول خطأ من جهتين، إحداهما: أن الصابئ يشارك اليهودي في اليهودية. وإن ذكر أن (هادوا) في معنى تابوا فهذا خطأٌ في هذا الموضع أيضاً(٢)؛ لأن معنى الذين آمنوا ههنا إنما هو إيمان بأفواههم؛ لأنه يُعْنَى به المنَافقُونَ، ألا ترى أنه قال من آمَنَ باللَّه، فلو كانوا مؤمنين لم يحتج أن يقال إنْ آمنوا فلهم أجرهم"(٣).

نسب الزجاج للكوفيين جواز العطف على محل اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر، فقالوا إنّ (الصابئون) في الآية معطوف على محل (الذين).

وخلاصة الأقوال في إعراب (الصابئون) ثلاثة وفق ما ذكره الزجاج والنحويون، وهي:

(١) ذكره الأخفش دون نسبة. انظر: معاني القرآن ١/ ٢٨٥. ونسبة الزجاج هذا القول للكسائي دون إشارة إلى أنه رأي ثانٍ له يجعل في هذه النسبة لبساً.

(٢) هذه هي الجهة الثانية.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٩٢- ١٩٤.

القول الأول: أن (الصابئون) مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: والصابئون كذلك. وهو قول البصريين وجمهور النحويين من المتأخرين والمعربين(١).

ومن شواهد البصريين على هذا الأسلوب فيما أورده الزجاج، قول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنَّا وأنتم
بغاة ما بقينا في شقاق(٢)

المعنى: وإلا فاعلموا أنَّا بغَاة ما بقينا في شقاق، وأنتم أيضاً كذلك.

ثم ذكر الزجاج عن سيبويه أن من الغلط الإتباع على محل اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر، نحو: إنهم أجمعونَ ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان. وجعله سيبويه كقول الشاعر:

بدا ليَ أني لستُ مدركَ مَا مَضى
ولا سَابِقٍ شيئاً إذا كان جائيا(٣)

القول الثاني: أن (الصابئون) معطوف على (الذين)؛ لأن الأصل في (إنّ) واسمها (الذين) الرفع على الابتداء. وهو قول الكسائي والفراء والأخفش(٤).

وحجة هذا القول ضعفُ عمل (إنّ) لكونها تعمل في الاسم ولا تعمل في الخبر، واجتمع مع ضعفها ضعفُ معمولها (الذين) ببنائه، فجاز العطف على محل (إنّ) واسمها. وردّه الزجاج كما في النص المنقول.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٥٥، الأصول ١/ ٢٥٣، و إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣١، والكشاف ١/ ٦٩٣، والإنصاف ١/ ١٨٧، والبحر المحيط ٣/ ٥٤١، وأوضح المسالك ١/ ٣٥٨.

(٢) البيت لبِشر بن أبي خازم، وهو من الوافر. انظر ديوانه ١٦٥، والكتاب١/ ٢٩٠، ومعاني القرآن للفراء١/ ٣١١، والأصول١/ ٢٥٣، وأسرار العربية١٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش٨/ ٦٩، وشرح التسهيل٢/ ٥١، وخزانة الأدب٤/ ٣١٥.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل. انظر ديوانه١٠٦، والكتاب١/ ٨٣، والخصائص٢/ ٣٥٣، والإنصاف ١/ ١٩١، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٥٢، ومغني اللبيب١/ ٩٦، وارتشاف الضرب٢/ ٤٧٠، وخزانة الأدب ٣/ ٦٦٥.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء١/ ٣١٠، ومعاني القرآن للأخفش١/ ٢٨٥، والإنصاف ١/ ١٨٥، والتبيين ٣٤١، والبحر المحيط٣/ ٥٤١، وائتلاف النصرة ١٦٧.

كما احتجوا بالقياس على جواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) النافية للجنس.

ورُدّ ذلك بأن (لا) لا تعمل في الخبر كـ(إنّ)، وإنّما جاز ذلك في (لا) دون (إنّ)؛ لأنّ (لا) تركّبت مع اسمها حتى صارت كالاسم الواحد(١).

القول الثالث: أنه رُفع بالعطف على الضمير في (هادوا)، وإن كان ليس له؛ وذلك لأنه قد تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني. ونُسب هذا القول إلى الكسائي والفراء والأخفش(٢).

ورده الزجاج كما في النص السابق، وردّه مكي(٣) أيضًا بنحو هذا الرد وزاد أن العطف على الضمير المرفوع قبل أن يؤكد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التأكيد قبيح عند النحويين.

كما رده العكبري(٤) أيضًا بالردين المتقدمين معًا.

القول الرابع: أنّ رَفع (الصابئون) من باب إلزام جمع المذكر السالم الواو(٥).

القول الخامس: قيل: (إنَّ) بمعنى (نعم)، فما بعدها في موضع رفع، و(الصابئون) معطوف عليه(٦).

وقد رد أبو حيان هذا التوجيه؛ لأن ثبوت (إنَّ) بمعنى (نعم) فيه خلاف بين النحويين، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لسان العرب فتحتاج إلى شيء يتقدمها تكون تصديقاً له، ولا تجيء ابتدائية أول الكلام من غير أن تكون جواباً لكلام سابق(٧).

وعلى هذا يسلم رأي البصريين، ويترجح على ما سواه.

---

(١) انظر: الإنصاف ١ / ١٩٥.

(٢) كما ذكر الزجاج عن الكسائي، وانظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٨٥، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٢، والبحر المحيط ٣ / ٥٤١.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٢.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٥١.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٢.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٢، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٥١.

(٧) انظر: البحر المحيط ٣ / ٥٤١.

المسألة السابعة: إعراب (هذان) في قوله تعالى: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾ [طه: ٦٣].

قال الزجاج: "وهذا الحرفُ من كتاب اللَّه عزَّ وجلَّ مُشْكِلٌ على أهل اللغة، وقد كثر اختلافُهم في تفسيره، ونحن نذكر جميع ما قاله النحويون ونخبر بما نظن أنه الصواب واللَّه أعلم....

فأمّا احتجاج النحويين: فاحتجاج أبي عمرو في مخالفته المصحف في هذا أنهُ رُوِيَ أنه من غَلطِ الكاتب، وأنّ في الكتاب غَلَطاً سَتُقِيمُه العربُ بألْسِنَتِها، يُروى ذلك عَنْ عُثْمَانَ بنِ عفَانِ وَعَنْ عائشة رحمهما اللَّه.

وأما الاحتجاجُ في (أنَّ هذان) بتشديد (أنّ) ورفع (هذانِ) فحَكى أبُو عُبَيْدَة عن أبي الخطاب وهو رأسٌ من رؤساء الرواة، أنها لغةٌ لِكنَانَة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنَصْبِ والخفض على لفظ واحدٍ، يقولون أتاني الزيدان. ورأيت الزيْدَانِ، ومررت بالزَيْدَانِ،....

وهؤلاء أيضاً يقولون: ضَرَبتُه بين أذُناه، ومن يشتري مني الخُفَّانِ؟ وكذلك روى أهلُ الكوفة أنها لغة لبني الحارث بن كعْب.

قال النحويون القُدَمَاء: ههنا هاء مضمرة، المعنى: إنّهُ هذانِ لَسَاحِرَانِ، وقالوا أيضاً إنّ معنى (إنَّ) معنى (نَعَمْ)، المعنى: نعم هَذان لساحِرَانِ....

وقال الفراء في هذا: إنهم زادوا فيها النون في التثنية وتركوا الألف على حالها في الرفع والنصب والجر كما فعلوا في (الذي)، فقالوا (الَّذِينَ) في الرفع والنصب والجر.

فهذا جميع ما احتج به النحويون.

والذي عندي ـ واللَّه أعلم ـ وكنت عرضته على عالِمَيْنَا محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق ابن حماد بن زيد القاضي فقبلاه وذكرا أنَّه أجودُ ما سمعاه في

هذا، وهو أنّ (إنَّ) قد وقعت موقع (نعم)، وأن اللام وقعت مَوْقِعَهَا، وأن المعنى: هذان لَهما ساحِرَانِ. والذي يلي هذه في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة؛ لأن حق الألف أنْ تَدُل على الاثنين، وكان حقها ألا تتغيَّر كما لم تتغير ألف رحى وعصا، ولكن كان نقلها إلى الياء في النصْبِ والخفض أبين وأفْضَلُ للتمييز بين المرفوع والمنصوب والمجرور"(١).

تُقرأ هذه الآيةُ بتخفيف (إنْ) وتشديدها(٢)، أمّا قراءة التخفيف فلا إشكال في توجيهها إعرابياً؛ لأنها حينئذ ستكون ملغاة، و(هذان) مبتدأ و(لساحران) خبره.

لكن الإشكال في قراءة من شدَّد نون (إنّ)؛ لأنّ القياس في عمل (إنّ) المشددة أن تنصب الاسم وترفع الخبر، وظاهر هذه القراءة مخالفٌ لذلك؛ لأن اسمها وهو (هذان) مرفوع، وليس منصوباً.

ونسب الزجاج للفراء أنّ (هذان) جاءت مبنية.

وقد اختلف النحويون في توجيه هذه القراءة، وأشهر هذه التوجيهات ما يأتي:

التوجيه الأول:

جاءت هذه القراءة على لغة من يُلزم المثنى الألف، ومنهم بنو الحارث بن كعب، وبنو كنانة(٣).

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦١- ٣٦٤.

(٢) قرأ بتشديد (إنّ) نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر بن عياش، وقرأ بالتخفيف عاصم في رواية حفص، وابن كثير إلا أنه شدد النون من (هذان)، وقرأ أبو عمرو بن العلاء (إنّ هذين). انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٣، ٤٤٤، والسبعة ٤١٩، والتبصرة في القراءات السبع ٥٩٢، والتيسير في القراءات السبع ١٥١.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٣، ومجاز القرآن٢/ ٢١، ومعاني القرآن للأخفش٢/ ٤٤٣، وجامع البيان للطبري ١٦/ ١٨٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥، والحجة ٥/ ٢٣١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٦، والبحر المحيط ٦/ ٢٥٥.

وعزي هذا التوجيه إلى الكسائي(١) والفراء(٢)، كما عُزي إلى الأخفش(٣) وأبي زيد الأنصاري(٤)، وكثير من النحويين(٥).

واستدلوا بشواهد منها قول الشاعر:

فأطرقَ إطراقَ الشُّجاعِ ولو يَرى
مَساغاً لِنابَاهُ الشُّجاعُ لصَمّما(٦)

كما قالوا إنّ هذه اللغة أقوى في القياس؛ لأن العرب تُتبِع ما قبل النون في جمع المذكر السالم حركةَ ما قبله، والمثنى لا يكون الحرف الذي قبل النون إلا مفتوحاً، فحق الحرف الذي قبل النون في المثنى أن يكون ألفًا دائماً(٧).

وقالوا أيضاً إنّ الألف هي حرفُ الإعراب، فحقُّها ألا تتغير، وإنّما تغير في التثنية؛ لإزالة اللبس. وهذا التعليل يصح على مذهب سيبويه؛ لأن ألف التثنية عنده هي حرف الإعراب(٨)، ولا يصح على مذهب الفراء؛ لأنّ الألف عنده هي الإعراب(٩).

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١/ ٢١٧.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/ ١٨٤.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/ ٤٤٤.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥، والمسائل المنثورة ٦٩.

(٥) انظر: جامع البيان للطبري١٦/ ١٨٢، وإعراب القرآن للنحاس٣/ ٤٦، والحجة٥/ ٢٣١، وسر صناعة الإعراب٢/ ٧٠٦، والبيان في غريب إعراب القرآن٢/ ١٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش٣/ ١٣٠، وشرح الكافية الشافية١/ ١٨٨، والتذييل والتكميل ١/ ٢٤٨.

(٦) من الطويل، وأورده الزجاج في نصه، وهو للمتلمس في ديوانه ٣٤، ونسب لبعض بني الحارث بن كعب. انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٣، والأصمعيات ٢٤٦، والحيوان ٤/ ٢٦٣، جامع البيان للطبري ١٦/ ١٨٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٤. ويروى في الأصمعيات والحيوان (لنابيه)، ولا شاهد فيه.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢/ ١٨٤.

(٨) انظر: الكتاب ١/ ١٧.

(٩) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٤٦ للنحاس، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩٥، ٧٠٢-٧٠٦.

وقالوا إنّ إلزام المثنى الألف جاء في (كلا) و(كلتا) إذا أضيفتا إلى ظاهر(١).

ومنع ابن خالويه حمل القراءة على هذه اللغة لشذوذها(٢).

وذُكرت روايات في تضعيف هذه القراءة لمخالفتها الإعراب، وقد أبطل العلماء تلك الروايات(٣).

التوجيه الثاني:

وهو توجيه آخر للفراء إذ يقول: "والوجه الآخر أن تقول: وجدت الألف من (هذا) دعامة، وليست بلام فعل(٤)، فلمّا ثنيت زدت عليها نونًا، ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال..."(٥).

والذي يظهر من قوله أنّ الألف في (هذان) هي ألف (هذا)، وزيدت النون فرقاً بين المفرد والمثنى كما زيدت النون للدلالة على الجمع في (الذي) فقيل: (الذين)، والياء ثابتة في جميع أحوال الإعراب(٦).

ورُدّ قوله هذا بأنّ ألف (هذان) لو كانت هي ألف (هذا) لم تنقلب ياء في النصب والجر، كما أن حذف الياء من (الذي) و(التي) في التثنية فيه دلالة على أنّ ألف (هذا) حُذفت وجيء بعلامة التثنية(٧).

---

(١) هذا على مذهب الفراء والكوفيين، أمّا البصريون فيرون أنهما مفردان لفظًا مثنيان معنى. انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٢-١٤٣، والإنصاف ٢ / ٤٣٩-٤٥٠، والتذييل والتكميل ١ / ٢٥٥-٢٦١.

(٢) انظر: إعراب القراءات السبع ٢ / ٣٦.

(٣) انظر: جامع البيان للطبري١٦ / ١٠١، والبحر المحيط٧ / ٣٥٠، ومجموع فتاوى ابن تيمية١٥ / ٢٥٢، ومحاسن التأويل، للقاسمي ٧ / ١٣.

(٤) يريد الفراء أنّ الألف زائدة ؛ لئلا تبقى الكلمة على حرف واحد. انظر الإنصاف ٢ / ٦٦٩، وارتشاف الضرب ٢ / ٩٧٤.

(٥) معاني القرآن ٢ / ١٨٤.

(٦) ذكره الزجاج، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٥، وزاد المسير ٥ / ٢٩٩.

(٧) انظر: الحجة ٥ / ٢٣١.

التوجيه الثالث:

أن (إنّ) هنا بمعنى (نعم)[١]، وهذان مبتدأ، خبره (لساحران). وعُزي هذا التوجيه لقطرب[٢]، والمبرد[٣]، والأخفش الصغير[٤].

وقد ضُعف هذا التوجيه بأنه لم يثبت ورود (إنّ) بمعنى (نعم) إلا شاذًا[٥]، كما أن فيه دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ، ولا يكون هذا إلا في الضرورة[٦]. وقد أُجيب عن ذلك[٧].

التوجيه الرابع:

ما اختاره الزجاج وعرضه على شيخه المبرد وإسماعيل بن إسحاق فذكرا أنه أجود ما قيل في توجيه هذه القراءة، وهو أنّ (إنّ) في هذه الآية بمعنى (نعم) كما مر واللام داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير على هذا: نعم، هذان لهما ساحران.

وضَعّف الفارسي هذا التوجيه، فقال إن هذا التقدير يفضي إلى اجتماع الضدين في الكلام، وهما الحذف والتوكيد؛ لأن المبتدأ المحذوف على هذا التوجيه لم يحذف إلا للعلم به، والمحذوف للعلم به لا يليق به التوكيد[٨].

التوجيه الخامس:

أن يكون اسم (إنّ) ضمير الشأن محذوفًا، وخبرها جملة (هذان لساحران).

---

(١) انظر: مجاز القرآن ٢/ ٢٢.

(٢) انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ٤٥٥.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٠، ومغني اللبيب ٥٧.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٠.

(٥) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٧، والدر المصون ٥/ ٣٥، ومغني اللبيب ٥٧.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس٣/ ٤٦، والحجة٥/ ٢٣٠، والبيان في غريب إعراب القرآن٢/ ١٤٥، وأمالي ابن الحاجب١/ ١٥٧.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢-٣٣، ومغني اللبيب ٥٧.

(٨) انظر: الحجة ٥/ ٢٣٠-٢٣١، والإغفال ٢/ ١٠١٣.

وعزي هذا التوجيه إلى قدماء النحويين(١).

وضُعف هذا التوجيه بأمرين: أن فيه حذف ضمير الشأن، وهذا لا يصح إلا في الضرورة. وفيه دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ(٢).

التوجيه السادس:

أن تكون الهاء من (هذان) ضميرَ الشأن والقصة اسمَ (إنّ)، وجملة (ذان لساحران) خبر (إنّ). والتقدير: إنها ذان لساحران(٣). وضُعِّف من وجهين(٤):

١ـ أنّ فيه مخالفةً لخط المصحف؛ إذ لو كانت الهاء ضمير القصة لاتصلت بـ(إن)، كما في قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**﴾ [الحج: ٤٦].

٢ـ أنّ فيه دخولَ لام الابتداء على خبر المبتدأ غير المنسوخ. ولم أجد من قوّاه.

التوجيه السابع:

أنّ ألف (هذان) شُبِّهت بألف (يفعلان)، فجُعلت مثلها في الثبات وعدم التغير(٥)، وعزي لبعض الكوفيين(٦).

التوجيه الثامن:

أنّ (هذان) مبنية، فألفها لازمة، وعلة بنائها حملها على المفرد والجمع من أسماء الإشارة، فإنهما مبنيان، وهذا قول ابن كيسان(٧)، واختاره ابن الحاجب(٨).

وأحسنُ ما تحمل عليه القراءة هو أنّها جاءت على لغة بني الحارث بن كعب ومن وافقهم من العرب، كما اختاره جمهور النحويين.

(١) كما ذكر الزجاج. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٦.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٤٦، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٨، والبحر المحيط ٧/ ٣٤٩.

(٣) انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٤٩، ومغني للبيب ٧٧٧، والدر المصون ٥/ ٣٥.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٤٩.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٦، والمحرر الوجيز١١/ ٨٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي١١/ ٢١٩.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي١١/ ٢١٩، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٥/ ٢٥٧.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٦، والهداية إلى بلوغ النهاية، لمكّي ٧/ ٤٦٦٢، وإنباه الرواة ٣/ ٥٨.

(٨) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٧.

المسألة الثامنة: دخول اللام على (سوف) في خبر (إنّ)

قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِنْ خِلافٍ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ [الشعراء: ٤٩]: "اللام دخلت على (سوف) بمعنىَ التوكيد، ولم يُجزِ الكوفيون: إن زيداً لَسَوفَ يَقوم، وقد جاء دخول اللام على (سوف)، وذلك أن اللام مُؤَكِدَةً"(١).

فذكر الزجاج عن الكوفيين أنهم لا يجيزون دخول اللام على (سوف) للتوكيد.

وفي دخول اللام المؤكدة على (سوف) قولان:

الأول: جواز دخولها، وهو قول جمهور النحويين؛ لأنّ هذه اللام عندهم هي لام التوكيد، ولا تقصُر الفعل على أحد الزمانين الحال أو الاستقبال، بل هو مبهم فيها على ما كان قبلها، ويستدلون بمثل هذه الآية على جواز ذلك، كقوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ** ﴾ [النحل: ١٢٤] فلو كانت اللامِ تقصره للحال، كان مُحالاً(٢).

الثاني: منعُ دخولها؛ لأن اللام تقصر الفعل على الحال، و(سوف) للاستقبال، وهذا تناقضٌ في المعنى. وهو قول الكوفيين(٣).

وقول الجمهور أقوى استدلالاً واستعمالاً.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٩٠.

(٢) انظر: المفصّل٣٩١، وشرح المفصل لابن يعيش٩ / ٢٦، وشرح التسهيل٢ / ٢٩، والتذييل والتكميل٥ / ١١٥، ومغني اللبيب٣٠٠.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس٣ / ١٨٠، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي١٣ / ١٠١، والمفصّل٣٩١، وشرح المفصل لابن يعيش٩ / ٢٦، وشرح التسهيل ٢ / ٢٩.

المسألة التاسعة: إعراب (شركاءكم) في قوله تعالى: ﴿**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلا تُنظِرُونِ**﴾ [يونس: ٧١].

قال الزجاج: "زعم الفراءُ أنَّ معناه: فأجمعوا أمركم وادْعُوا شركاءكم. وهذا غلط؛ لأن الكلام لا فائدة فيه؛ لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأنْ يُجمعوا أمرهم، فالمعنى فأجمعوا أمركم مع شركائكم، كما تقول لو تركَتِ الناقَةُ وفصيلَها لَرَضعها، المعنى لو تُرِكَت مَعَ فصيلها لَرَضعَها"(١).

فالزجاج ينسب إلى الفراء أن إعراب (شركاءكم) مفعول به لفعل محذوف تقديره (ادعوا).

ورد في إعراب (شركاءكم) ثلاثة أقوال:

الأول: أنه منصوب على المعية، أي: أجمعوا أمركم مع شركائكم، وهو قول البصريين وبعض المحققين(٢)، واختاره الزجاج.

الثاني: أنه مفعول به لفعلٍ محذوف تقديره: (ادعوا) أو (اجمعوا)، وهو قول الفراء(٣) وابن قتيبة(٤) وأبي علي الفارسي(٥).

الثالث: أنه معطوف عطف نسق على (أمركم)، إما على المعنى وهو ما جوّزه المبرد(٦)، وإما على تقدير حذف مضاف، أي: وأمر شركائكم(٧).

وقول الفراء له وجه، إلا أن القول الأول أقوى لاستقامة المعنى وعدم الحاجة إلى التقدير، أما القول الثالث ففيه ضعف والمبرد على تجويزه له لم يرجّحه.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٧، ٢٨.

(٢) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٧١، والكشاف ٢/ ٣٥٩، وإعراب القرآن للأصبهاني ٤٨.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٧٣.

(٤) انظر: تأويل مشكل القرآن ١/ ١٣٥.

(٥) انظر: الحجة ٤/ ٢٨٨.

(٦) انظر: الكامل ١/ ٢٦٣، ٢/ ٢٠٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٥٢.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٩، التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٨٠، والدر المصون ٦/ ٢٤٠.

المسألة العاشرة: إعراب (خيراً) في قوله تعالى: ﴿ **فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ** ﴾ [النساء: ١٧٠].

قال الزجاج: "اختلف أهل العربية في تفسير نصب (خير)، فقال الكسائي: انتصب لخروجه من الكلام، قال: وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو قولك: لتقومَنَّ خيراً لك، فإذا كان الكلام ناقصاً رفعوا فقالوا: إن تنتهِ خيرٌ لك. وقال الفراءُ: انتصب هذا وقوله (خَيْرًا لَكُمْ) لأنه متصل بالأمر وهو من صفته، ألا ترى أنك تقول انتهِ هو خيرٌ لك، فلما سقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فانتصب، ولم يقل هو ولا الكسائِي من أي المنصوبات هو، ولا شرحوه بأكثر من هذا.

وقال الخليل وجميع البصريين: إنَّ هذا محمولٌ على معنى؛ لأنك إذا قلت: انْتَه خيْراً، فأنت تدفعه عن أمر وتدخِله في غيره، كأنك قلت: انْتَهِ وائتِ خيرٌ لك، وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك"(١).

فرأي الكسائي انتصاب (خيراً) على الخروج عن الكلام، ورأي الفراء انتصابها لاتصالها بما قبله وهو من صفته.

وقد اختلف النحويون في توجيه نصب (خيراً) على أربعة أقوال:

القول الأول:

أن (خيراً) مفعول به منصوب بفعل محذوف، والتقدير: انتهوا وائتوا خيراً لكم. وهو قول الخليل وسيبويه(٢)، وتبعهما جمهور النحويين(٣).

القول الثاني:

أنه خبر (يكن) المحذوفة مع اسمها، والتقدير: انتهوا يكن الانتهاءُ خيراً لكم.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٣٤.

(٢) انظر: الكتاب ١ / ٢٨٢، ٢٨٣.

(٣) انظر: المقتضب٣ / ٢٨٣، والأصول٢ / ٢٥٣، والكشاف٢ / ١٨١، وأمالي ابن الشجري٢ / ٩٩، وشرح المقدمة الكافية٢ / ٤٠٧-٤٠٨، وشرح التسهيل٢ / ١٥٩-١٦٠، وشرح الرضي على الكافية١ / ٣٤٠، وهمع الهوامع ٣ / ١٨-١٩.

ونُسب للكسائي(١) وأبي عبيدة(٢).

وقد ردّ هذا القولَ جمع من النحويين لضعف القياس في هذا الحذف(٣).

القول الثالث:

أن (خيراً) منصوب على أنه مفعولٌ مطلقٌ إذ ناب الوصف عن المصدر المحذوف، والتقدير: انتهوا انتهاءً خيراً لكم. وهو قول الكسائي فيما نسبه له الزجاج، على القول بأن هذا هو معنى النصب على الخروج(٤). وهذا القول هو رأي الفراء(٥).

ورُدّ هذا القول بأنه ليس فيه زيادة فائدة على ما دلَّ عليه (انتهوا)(٦)، كما رُدّ بعدم اطراده في نظائر الآية كقولهم: (وراءَك أوسعَ لك)(٧) فإن (أوسع) صفة لمكان لا لمصدر(٨)، فلا يصح اطراد تقدير مصدر في هذا المثال ونحوه.

القول الرابع:

أن (خيراً) منصوب على الحال(٩)، وعُزي إلى بعض الكوفيين(١٠). وحُكم عليه بالفساد لبعد معناه(١١).

(١) انظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٢٧، وشرح الرضي على الكافية١/ ٣٤٠، والبحر المحيط ٣/ ٤١٦.

(٢) انظر: مجاز القرآن ١/ ١٤٣.

(٣) انظر: معاني القرآن١/ ٢٩٥-٢٩٦، والمقتضب٣/ ٢٨٣، والتبيان في إعراب القرآن١/ ٤١١، وشرح التسهيل٢/ ١٥٩-١٦٠، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٤٠.

(٤) انظر: المنصوب على الخروج ١٨٧.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٩٥-٢٩٦.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٩.

(٧) انظر: الكتاب١/ ٢٨٢، ومجمع الأمثال٢/ ٤٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٢٨، وشرح الكافية للعصام ٥١٠-٥١١. ومعناه تأخر تجد مكانًا أوسعَ لك.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٥٩.

(٩) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤١١.

(١٠) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٤.

(١١) انظر: الدر المصون ٢/ ٤٦٩.

والقول الأول وهو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ومن تبعهما أحسن؛ لمناسبته للمعنى، ولأنه لم يُؤخذ عليه ما أُخِذَ على غيره، ولكثرة حذف ناصب المفعول في كلام العرب جوازًا ووجوبًا، فحمله على الكثير أولى.

المسألة الحادية عشرة: حقيقة (الآن)

قال الزجاج: " فَزعمَ الفراءُ أنّ (الآن) إنما هو (آنَ كَذَا وكَذَا)، وأن الألف واللام دخلت على جهة الحكاية.

وما كان على جهة الحكاية نحو قولك (قام) إذا سميت به فجعلته مبنياً على الفتح لم تدخله الألف واللام. و(الآن) عند سيبويه مبني على الفتح. نحو: نحن مِن الآنَ نصيرُ إليك. فتفتح؛ لأن الألف واللام إنما تدخلُ لِعهدٍ، و(الآن) لم تعهده قبل هذا الوقت، فدخلت الألف واللام للإشارة إلى الوقتِ. والمعنى: نحن من هذا الوقت نفعل، فلما تضمنت معنى هذا، وجب أنْ تكون موقوفة، ففُتحت لالتقاء السَّاكنين، وهما الألف والنون"(١).

فالزجاج ينسب للفراء أنّ (الآن) فعل دخلت عليه الألف واللام للحكاية.

وفي حقيقة هذه الكلمة قولان للنحويين:

الأول: أنّ (الآن) اسم زمان مبني لتضمنه معنى الإشارة. وهو قول البصريين(٢).

الثاني: أنها كلمة مركبة أصلها فعل وهو (آن) دخلت عليه الألف واللام للحكاية والفعل باق على بنائه، وهو قول الفراء(٣)، وتبعه ابن قتيبة(٤)، ونُسب للكوفيين(٥).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٤، وهناك أخطاء طباعية في النص المحقق.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٤٠٠، واللامات ٣٦، والإنصاف ٢/ ٥٢١، وائتلاف النصرة٦٤، و(الآن) في الدرس النحوي ٢٣.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٦٨.

(٤) انظر: تأويل مشكل القرآن ٥٢٤.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/ ٥٢٠، وائتلاف النصرة٦٤.

ورأي البصريين هو المختار كما أورد الزجاج؛ لأن المحكي لا تدخله الألف واللام وما ورد من ذلك لا يقاس عليه.

المسألة الثانية عشرة: بناء (غير)

قال الزجاج: " وأجاز الفراء: (ما جاءَني غيرَكَ) بِنَصْبِ (غيرَ)، وهذا خطأٌ بيِّن، إنما أنشد الخليل وسيبويه بيتاً أجازا فيه نصب (غير)، فاستشهد هو بذلك البيت واستهواه اللفظُ في قولهما: إن الموضعَ موضعُ رفع. وإنما أُضيفت (غير) في البيت إلى شيءٍ غير متمكن فبُنيت على الفتح كما يُبنى (يوم) إذَا أضيفَ إلى (إذْ) على الفتح.

والبيت قول الشاعر:

لم يَمْنع الشُّرْبَ منها غَيْرَ أَن نطقت

حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقالِ

وأكثرُهم ينشدُه: غيرَ أن نطقت، فلما أضاف (غير) إلى (أنْ) فتح (غير)، ولو قلت: ما جاءني غيرَك، لم يجز، ولو جاز هذا لجاز: ما جاءَني زيداً"(١).

فأورد الزجاج رأي الفراء في جواز بناء (غير) على الفتح مطلقاً.

وللنحويين في بناء (غير) على الفتح رأيان:

الرأي الأول: جواز بناء (غير) على الفتح إذا أضيفت إلى مبني. وهو رأي جمهور النحويين(٢).

وحجة البصريين(٣) والجمهور أنّ الإضافة إلى غير المتمكن تُجوّز في المضاف البناء، كما قال تعالى: ﴿**وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ**﴾ [النمل: ٨٩]، فبنى (يومَ)؛ لأنه أضيف إلى (إذْ). والبناء في قول الشاعر:

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٤٨، ٣٤٩.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٣٠، والأصول ١/ ٢٧٦، والتعليقة ٢/ ٥٩، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٢٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٣٠، والإنصاف ١/ ٢٨٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٢.

لم يَـمْنعِ الشُّرْبَ منها غَيْرَ أَن نطقت

حـمـامـةٌ في غُـصُـونٍ ذاتِ أَوْقـالِ(١)

الرأي الثاني: جواز بناء (غير) على الفتح مطلقاً، وهو رأي الكوفيين(٢)، ونقله الزجاج عن الفراء.

وحجة الكوفيين(٣) أن (غير) ههنا قامت مقام (إلا) و(إلا) حرف، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبْنَى دون النظر إلى ما تُضاف إليه.

وأُجيب الكوفيون بأن الأسماء لا تُبنى إذا قامت مقام الحروف مطلقاً، فقولنا مثلاً: زيد مثل عمرو، لا يجوز فيه بناء (مثل) لمجيئها في معنى كاف التشبيه(٤).

وعلى هذا يترجح رأي البصريين؛ لأن الأصل الإعراب، والبناء عارض(٥).

المسألة الثالثة عشرة: حذف حرف الجر وضمير الظرف

قال الزجاج: "ومعنى: ﴿**لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا**﴾ [البقرة: ٤٨] أي لا تجزي فيه، وقيل: لا تَجْزِيه، وحَذْفُ (فيه) ههنا سائغ؛ لأن (في) مع الظرف محذوفة، تقول: أتيتك اليومَ، وأتيتك في اليوم، فإذا أضمرت قلت: أتيتك فيه، ويجوز أنْ تقول: أتيْتُكه. قال الشاعر:

ويـومـاً شـهِـدنـاه سـلـيـمـاً وعـامـرا

قـلِـيلاً سـوى الـطَّـعـنِ الـنِّـهـال نـوافـلُه

(١) البيت من البسيط. ونُسب لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ٨٥. انظر: الكتاب ٢/ ٣٢٩، والأصول ١/ ٢٧٦، والتعليقة ٢/ ٥٩، والإنصاف ١/ ٢٨٧، والتبيين ٤١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٣٥، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٢٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء١/ ٣٨٢، وإعراب القرآن للنحاس٢/ ٥٩، والإنصاف ١/ ٢٨٧، والتبيين ٤١٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي٧/ ٢٣٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣١٢، وائتلاف النصرة ٣٩.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء١/ ٣٨٣، والإنصاف ١/ ٢٨٧، والتبيين ٤١٨، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي٧/ ٢٣٣.

(٤) انظر: الإنصاف ١/ ٢٩٠.

(٥) انظر: الإنصاف ١/ ٢٩٠.

أراد شهدنا فيه، وقال بعض النحويين: إن المحذوف هنا الهاء؛ لأن الظروف عنده لا يجوز حذفُها. وهذا قول الكسائي. والبَصريون وجماعةٌ من الكوفيين يقولون: إن المحذوف (فيه).

وفصَّل النحويون في الظروف، وفي الأسماءِ غير الظروف، فقالوا: إن الحذف مع الظروف جائز كما كان في ظاهره، فكذلك الحذف في مضمره، لو قلت: الذي سرت اليومَ، تريد (فيه) جائز؛ لأنك تقول: سرت اليوم وسرت فيه، ولو قلت: الذي تكلمت فيه زيد، لم يجز: الذي تكلمت زيد؛ لأنك تقول: تكلمت اليوم وتكلمت فيه، ولا يجوز في قولك: تكلمت في زيد: تكلمت زيداً"(١).

فالزجاج ينقل عن الكسائي منعَ حذف حرف الجر مع ضمير الظرف.

للنحويين في حذف حرف الجر وضمير الظرف ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز حذف حرف الجر مع ضمير الظرف جميعاً مرة واحدة، فالتقدير في الآية: لا تجزي فيه. وهذا قول جمهور النحويين(٢) والفراء(٣) من الكوفيين.

وحجة هذا القول كما ذكر الأخفش(٤) أنه تُوسّع في الظرف فجاز إضافته إلى الفعل نحو: هذا يومُ يفعل زيد، وليس من الأسماء شيء يضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان، فجاز إضماره. واستشهدوا بالبيت:

ويوماً شهِدناه سليماً وعامراً

قليلاً سوى الطَّعنِ النِّهال نوافلُه(٥)

فالتقدير: شهدنا فيه.

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٢٨.

(٢) انظر: الكتاب١/ ٣٨٦، ومعاني القرآن للأخفش١/ ٩٢، وجامع البيان للطبري١/ ٢٦، والكشاف١/ ٢٧٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي١/ ٣٧٧، ومغني اللبيب ٦٥٤، والدر المصون١/ ٢١٤.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش١/ ٩٢.

(٥) البيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر. انظر: الكتاب ١/ ٩٠، والمقتضب ٤/ ٣٣١، والكامل ١/ ٤٩، وكتاب الشعر ٤٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٧، والمقرب ١/ ١٤٧١/ ٧، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٥، والتذييل والتكميل٨/ ٩٥.

القول الثاني: حَذفُ الجارِّ وحده، وانتصاب الضمير واتصاله بالفعل، ثم حُذف الضميرُ منصوباً، وهذا منسوب للأخفش(١)، والمفهوم من نص كلامه أنّ المحذوف (فيه) جميعاً، إذ قال: "فنَوّن اليوم؛ لأنه جعل (فيه) مضمراً....وقال قوم: لا يجوز إضمار (فيه) ألا ترى أنك لا تقول: هذا رجلٌ قصدتُ، وأنت تريد (إليه)، ولا: رأيت رجلاً أرغب، وأنت تريد (فيه). والفرق بينهما أن أسماء الزمان يكون فيها ما لا يكون في غيرها"(٢). ورجح هذا الرأي أبو علي الفارسي(٣) وأبو حيّان(٤). ونسبه ابن الشجري(٥) وأبوحيان للكسائي، وهو خلاف ما ذكره الزجاج والنحويون عنه.

القول الثالث: منع إضمار الظرف وحذف الجار معه؛ فالمحذوف ضمير المفعول به، والتقدير في الآية: لا تجْزِيه. وهو قول الكسائي، ونُسب للكوفيين(٦). واحتج بأنه لا يجوز إضمار الظرف، ولا حذف الجار في الصلات، وقال: لو أجزتُ إضمارَ الصفة هاهنا لأجزتُ: أنت الَّذِي تكلمتُ، وأنا أريد: الَّذِي تكلمتُ فِيه(٧).

قال الفراء: "وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه؛ لأنّ الصفة في هذا الموضع والهاء متفق معناهما، ألا ترى أنك تقول: آتيك يومَ الخميس، وفي يوم الخميس، فترى المعنى واحدا، وإذا قلت: كلمتُك،كان غير: كلّمتُ فيك، فلما اختلف المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان (في) ولا إضمار (في) مكان الهاء"(٨).

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١٢، ومغني اللبيب ٦٥٤، والدر المصون ١/ ٢١٤، والتصريح ٣/ ٤٧٧.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٢، ٩٤.

(٣) انظر: المسائل العسكريات ٩٦.

(٤) انظر: البحر المحيط ١/ ٣٠٧.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٦.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٣٧٧، ومغني اللبيب ٦٥٤، والدر المصون ١/ ٢١٥، وائتلاف النصرة ٨٧.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢.

(٨) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢.

وقول البصريين هو المترجح، وعليه أكثر المعربين؛ لأن الحذف مع الظروف جائز كما كان في ظاهره، فكذلك في مضمره، كما ذكر الزجاج.

المسألة الرابعة عشرة: حذف حرف الجر وبقاء عمله في المصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿ **فَإِن طَلَّقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا** ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

قال الزجاج: "موضع (أنْ) نصب، المعنى: لا يأثمان في أن يتراجعا. فلما سقطت (في) وُصِل معنى الفعل فنُصب، ويجيز الخليلُ أن يكون موضع (أن) خفضاً على إسقاط (في) ومعنى إرادتها في الكلام. وكذلك قال الكسائي.

والذي قالاه صواب؛ لأنَّ (أنْ) يقع فيها الحذفُ، ويكون جعلُها موصولةً عِوضاً مما حُذف، ألا ترى أنك لو قلت: لا جناح عليهما الرجوعُ،لم يصلح. والحذفُ مع (أنْ) سائغٌ؛ فلهذا أجاز الخليلُ وغيرُه أن يكون موضعَ جر على إرادة (في)"(١).

نسب الزجاجُ للكسائي جواز جعل المصدر المؤول (أن يتراجعا) في موضع خفض بـ(في) المحذوفة، وأنكره الفراء(٢).

يُحذف حرف الجر قياساً قبل (أنّ) و(أنْ) المصدريتين(٣)، وفي محلِّ المصدر المؤول قولان مشهوران:

القول الأول: أن المصدر المؤول في موضع نصب.

وهو قول الخليل فيما حكاه عنه سيبويه، ورجّح سيبويه النصب(٤). واختار الفراء في الآية(٥) والمبرد في المسألة النصب فحسب(٦). ورجحه أبو علي الفارسي

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٠٩.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ١٤٨.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٩٩، وشرح التسهيل٢/ ١٤٩، والبحر المحيط١/ ١٨١، والتصريح٢/ ٤٠٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٢٦-١٢٨.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/ ١٤٨.

(٦) انظر: المقتضب ٢/ ٣٤٧.

في الآية(١)؛ لأنه لما حُذف الجار وصل الفعل إلى المفعول الثاني، مثل قول الشاعر:

أستغفر اللهَ ذنباً لستُ محصيَه

ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ(٢)

وقول الشاعر:

أمرتُك الخيرَ فافعل ما أُمرتَ به

فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ(٣)

والقول الثاني: جواز إعراب المصدر المؤول في موضع جر بـ(في) المحذوفة، على حذف الجر وإبقاء عمله. ونسبه الزجاج للخليل والكسائي. وجعله سيبويه قوياً قياساً على حذف (ربّ) مع بقاء عملها، مع أنه رجح النصب(٤).

والقول الأول هو الأوجه لورود تعدي الفعل إلى المفعول الثاني بعد حذف الجار، ولضعف حذف الجر وإبقاء عمله في غير (رُبّ).

المسألة الخامسة عشرة: جواز جرِّ (قبل)، و(بعد) دون تنوين

قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ**﴾ [الروم: ٤]:

"وبعضهم يجيز من قَبْلِ وَمِن بَعْدِ بغير تنوين، وهذا خَطَأ؛ لأن (قَبْل) و(بَعْد) ههنا أصلهما الخفض ولكن بُنِيَتَا على الضم؛ لأنهما غايَتَان، ومعنى غاية أن الكلمة حُذفت منها الإضافَةُ، وَجُعلت غايةُ الكلمة ما بقيَ بعد الحَذْف. وإنما بُنِيَتَا على الضم؛ لأن إعرابَهُمَا في الإضَافَةِ النصبُ والخَفْضُ. تقول: رأيته قبلَكَ وَمِنْ

(١) انظر: الحجة ٢/ ٣٣٠، ٣٣١.

(٢) البيت من البسيط، ولم أعرف اسم قائله. انظر: الكتاب ١/ ١٧، والمقتضب٢/ ٣٢١، والجمل للزجاجي ١٢٢، والخصائص ٣/ ٢٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو لعمرو بن معدي كرب. انظر: شعر عمرو بن معدي كرب ٦٣، والكتاب ١/ ١٧، والمقتضب ٢/ ٨٦، واللامات للزجاجي ١٣٩، والمفصل ٣٤٧، وخزانة الأدب ١/ ١٦٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٢٦– ١٢٨.

قَبْلِكَ، ولا يرفعان؛ لأنهما لا يُحدَّث عَنْهُمَا؛ لأنهما اسْتُعْمِلتَا ظرفَيْنِ، فلما عُدِلا عن بابهما حُرِّكا بغير الحركتين اللتَيْنِ كانتا تَدْخُلَانِ عليهما بحق الإعراب....، فأما الكسر بلا تنوينٍ فذكر الفرَاء أنّه تَرْكُهْ عَلَى ما كَانَ يَكُونُ عَليه في الإضافَةِ ولم يُنَوَّن،.... وليس هذا القول مما يُعرَّج عَلَيْهِ، ولا قاله أحد من النحويين المتقدمين"(١).

فنسب الزجاج للفراء جوازَ جرّ (قَبْل) و(بَعْد) دون تنوين، على نية الإضافة.

وللنحويين في جواز جر (قَبْل) و(بَعْد) دون تنوين قولان:

القول الأول: المنع، وهو قول الزجاج وتبعه النحاس(٢). وأنكرا قراءة الجر دون تنوين في الآية، وجعلاها من أوهام الفراء.

القول الثاني: جواز جر (قبل) و(بعد) دون تنوين عند حذف المضاف إليه على نية ثبوت لفظه. وهذا قول الفراء(٣)، وروى الفراء عن الكسائي القراءة في (قبل) بالكسر دون تنوين فقال: "وسمع الْكِسَائي بعض بني أسد يقرؤها (لله الأمرُ من قبلِ ومن بعدُ) يخفض (قبل) ويرفع (بعد) عَلَى ما نوى"(٤).

وتبعه ابن جني وابن هشام، ورويا القراءة، ونسبها ابن هشام للجحدري والعقيلي(٥). واحتج الفراء بقول الشاعر:

يـــا مَن رَأَى بـــارِقـــاً أَرِقْتُ لَه

بـين ذراعَيْ وَجـبْـهـةِ الأَسَـدِ(٦)

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٧٦، ١٧٧.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٣/ ١٧٩.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٢٠.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٣٢٠.

(٥) انظر: الخصائص ٢/ ٣٦٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٣٢، ومغني اللبيب ٢٠٩.

(٦) البيت من المنسرح، ونسبه سيبويه للفرزدق. ينظر: الكتاب١/ ١٨٠، ومعاني القرآن للفراء٢/ ٣٢٢، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، وإعراب القرآن للنحاس٣/ ٢٦٣، والخصائص٢/ ٤٠٧، ومغني اللبيب٤٩٨. والذِّراعان والجبهة: نوءان من أنواء الأسد، يكون المطر فيهما غزيراً. ينظر: تحصيل عين الذهب(١٥٠).

قال الزجاج: "وليس هذا كذلك؛ لأن معنى بين ذراعي وجبهة الأسَدِ: بين ذراعيه وَجَبْهَتِهِ، فقد ذَكر أَحَدَ المضافَيْن إِلَيْهِمَا، وذلك لوكان: (لله الأمرُ من قبل ومن بعدِ كذا) لجاز وكان المعنَى: من قبلِ كذا ومن بعدِ كذا"(١).

ونسب أبو حيان للجحدري والعقيلي قراءة الجر والتنوين(٢).

وعلى هذا فالمترجح - والله أعلم - رأي الزجاج لسلامة ما أورده من استدلال واعتراض، ولأن وجه الكسر دون تنوين لم نجده عن أحد من النحويين المتقدمين غير الفراء.

المسألة السادسة عشرة: النصب باسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي

قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿**فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ**﴾ [الأنعام: ٩٦]: "وقوله: ﴿**وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا**﴾ النصب في (الشمس والقَمر) هي القراءَة. والجر جائز على معنى: وجاعلُ الشمسِ والقمرِ حسباناً؛ لأن في (جاعل) معنى (جَعَلَ) وبه نصبتَ (سكناً)، ولا يجوز: جَاعِلُ الليلَ سكناً؛ لأن أسماءَ الفاعلين إذا كان الفعل قد وقع أُضيفت إلى ما بعدها لا غَير، تقول: هذا ضارِبُ زَيْدٍ أمْسِ.

فإجماع النحويين أنه لا يجوز في (زيد) النصْبُ، وعلى ذلك أكثر الكوفيين، وبعض الكوفيين يجيز النصْبَ. فإذا قلت: هذا مُعْطِي زَيْدٍ درهماً، فنصبُ الدرْهَمِ محمولٌ على أعطى"(٣).

فالزجاج نقل عن بعض الكوفيين إعمال اسم الفاعل عمل فعله إذا كان بمعنى الماضي.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٧٧.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٧٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٧٤.

والنحويون أجازوا عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل فعله إذا جرى مجرى الفعل المضارع فكان بمعنى الحال أو الاستقبال(١)، لكنهم اختلفوا في عمله إذا كان بمعنى الماضي على قولين:

القول الأول:

أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل عمل فعله، بل تجب إضافته لما بعده. وهو رأي سيبويه(٢) وجمهور النحويين(٣) ونسبه الزجاج لأكثر الكوفيين.

وحجتهم أن العلة في عمل اسم الفاعل عمل الفعل هي مشابهته للمضارع الذي يدل على الحال أو الاستقبال، فإذا دل اسم الفاعل على المضي بَعُد عن شبهه بالمضارع فامتنع إعماله عمل الفعل.

القول الثاني:

أنه يعمل إذا كان بمعنى الماضي، ونُسب ذلك للكسائي(٤)، ونسبه الزجاج لبعض الكوفيين(٥).

ومن حُجج هذا القول(٦) إعمالُ اسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿**وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ**

(١) انظر: الأصول١/ ١٢٥، واللباب١/ ٤٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش٦/ ٧٦، وشرح التسهيل٣/ ٧٢، وشرح الرضي على الكافية٢/ ١٩٩، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٩٩٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٧١.

(٣) انظر: الجمل للزجاجي ٨٤، والحجة ٣/ ٣٦٣، واللباب ١/ ٤٣٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش٦/ ٧٦، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٤٠، والبحر المحيط٦/ ١٠٥.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٨٤، والجمل للزجاجي ٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش٦/ ٧٧.

(٥) وانظر: الإرشاد إلى علم الإعراب١٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك٣/ ٧٢، وشرح الكافية للرضي٢/ ١٩٩، واللباب ١/ ٤٣٧، وارتشاف الضرب٣/ ١٨١، وائتلاف النصرة ٩٩، وهشام بن معاوية الضرير٢٥٦.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٣، واللباب١/ ٤٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش٦/ ٧٧، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٠٠.

﴿ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، وبإعماله في قراءة (وجاعلُ الليلَ سكناً)(١) في الآية التي أوردها الزجاج.

كما احتُج له(٢) بالقياس على اسم الفاعل المحلى بـ(أل) إذا كان بمعنى الماضي.

وأُجيبوا بأن الآية والقراءة وردتا على الحكاية بدليل قوله تعالى بعدها (ونقلبهم) بالمضارع، كما أن الله سبحانه يفلق الإصباح ويجعل الليل سكناً كل يوم.

وقيل إن المنصوبات في القراءة على تقدير فعلٍ دل عليه (جاعل).

وعلى هذا يترجح القول الأول لقوة الاحتجاج له.

المسألة السابعة عشرة: إثبات هاء السكت وصلاً في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿**أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ**﴾ [الزمر: ٥٦]: " ويجوز يا حسرتِي. وزعم الفراء أنه يجوز: يا حسرتاهَ على كذا وكذا، بفتح الهاء، ويا حَسْرَتَاه، بالكسر والضم.

والنحويون أجمعون لا يجيزون أن تثبت هذه الهاءُ في الوصل"(٣).

فالزجاج ينسب للفراء جواز إثبات هاء السكت في نحو: (يا حسرتاه) بالحركات الثلاث في الوصل.

وفي المسألة رأيان:

الرأي الأول: منع إثبات الهاء في الوصل؛ لأنها هاء السكت الخاصة بالوقف، وهو رأي جمهور النحويين(٤).

(١) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة ٢٦٣، والحجة ٣/ ٣٦١، وإتحاف فضلاء البشر ٢٧٠.

(٢) انظر المصادر السابقة في إيراد الحجج.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٥٨، ٣٥٩.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٧، والهداية إلى بلوغ النهاية، لمكّي ١٠/ ٦٣٦٣، و البحر المحيط ٩/ ٢١٣.

والرأي الثاني: جواز إثبات الهاء في الوصل وتحريكها بالكسر والضم فقط، وهو رأي الفراء، ولم يذكر الفتح كما نسبه له الزجاج، قال الفراء: "وربَّما أدخلت العرب الْهَاء بَعدَ الألف التي فى (حَسْرَتا) فيخفضونها مَرة، ويرفعونَها. قَالَ: أنشدني أَبُو فَقْعَس، بعضُ بني أسد:

يـــا ربِّ يـــا ربّـــاهِ إيّـــاكَ أسَلْ
عَـفْـراءَ يـا ربّـاهِ مِن قَـبْل الأجَلْ(١)

فخفض. قَالَ: وأنشدني أَبُو فَقْعَسٍ:

يـا مـرحـبـاهِ بِـحـمـارِ نـاهِـيَهْ
إذَا أتى قـرّبـتُه لـلـسَّـانـيـةْ(٢)

والخفضُ أكثر فِي كلام العرب، إلا فِي قولهم: يا هَناهُ ويا هَنْتَاهُ، فالرفع فِي هَذَا أكثرُ من الخفض؛ لأنه كثُر في الكلام فكأنه حَرفٌ واحدٌ مدعوّ"(٣).

فاحتج بما ورد عن العرب في هذين البيتين وأمثالهما، تشبيهاً لها بهاء الندبة(٤).

وجعلها الجمهور من ضرورة الشعر، إذْ لم يُقرأ بإثبات الهاء وصلاً ولو شذوذاً، ولم يرد ذلك في المنثور من كلام العرب.

(١) البيتان من مشطور الرجز. ونُسب لعروة بن حزام، وقيل لعروة بن زيد الخيل. وانظر: جامع البيان للطبري ٢١/ ٣١٤، والخصائص ٢/ ٣٦٠، والمنصف٣/ ١٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش٩/ ٤٧، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٢٦١، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٠، وخزانة الأدب ٧/ ٢٧١.

(٢) البيتان من مشطور الرجز. ولم أعرف اسم قائله. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٤٧، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٢٦١، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٢٢٨، والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٢/ ٥٣٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٤.

المسألة الثامنة عشرة: علة منع (أشياء) من الصرف

قال الزجاج: "و(أشياءَ) في موضع جر إلا أنها فُتحت لأنها لا تَنْصرف. وقال الكسائي: أشبه آخرُها آخرَ (حَمْرَاءَ). ووزْنُها عندَه (أفْعال)، وكثُر اسْتِعْمَالَهُمْ فلم تُصْرَف. وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا، وألزموه ألا يصْرفَ (أبناءً) و(أسماءً).

وقال الأخفشُ سعيدُ بنُ مسعدة، والْفَراءُ: أصلها (أفعِلاء) كما تقول (هَيْن) و(أهونَاء) إلا أَنه كان الأصلُ (أشْيِئاءَ) على وزْنِ (أشْبِعاع)، فاجْتَمَعَتْ هَمزتَان بينهما ألف، فحذفت الهمزة الأولى. وهذا غلط أيضاً؛ لأن (شيئاً) فَعْلٌ، و(فَعْل) لا يجمع على (أفعلاء) فأما (هَيْن) فأصله (أهْين)، فجُمع على (أفعِلاءَ)، كما يجمع (فَعيل) على (أفعِلاء) مثل (نَصيب) و(أنصباء).

وقال الخليل: (أشياء) اسم للجميع كان أصله (فَعْلاء) (شَيْئاء) فاستثقلت الهمزتان فقلبت الأولى إلى أول الكلمة فَجُعلَت (لفْعاء) كما قالوا (أنْوُق) فقلبوا (أيْنُق)، كما قلبوا (قووس) فقالوا (قِسيّ).

ويُصَدِّقُ قولَ الخليل جمعهُم (أشياءَ) على (أشاوَى)، و(أشَايَاه) وقول الخليل هو مَذهَب سيبويه وأبِي عُثْمانَ المازني وجميعِ البصريين إلا الزيادي منهم، فإنه كان يميل إلى قول الأخفش.

وذكروا أن المازني ناظر الأخفش في هذا فقطع المازنى الأخْفَشَ، وذلك أنه سأله: كيف تُصغّرُ (أشياءَ) فقال: (أُشَيَّاء)، فاعلم. ولو كانت (أفعلاءُ) لرُدَّتْ في التصغير إلى واحدها، فقيل (شُيَيْئَات)، وإجماع البصريين أن تصغير (أصدقاء) إذا كان للمؤنثات (صُدَيِّقات) وإن كان للمذكرين (صُدَيِّقون)"[1].

فذكر الزجاج أن رأي الكسائي أن وزن (أشياء): (أفعال) ومنعت من الصرف

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢١٢.

لشبه الألف فيها بألف التأنيث الممدودة في مثل (حمراء)، ورأي الفراء أن أصلها (أفعلاء) كما تقول (هَيْن) و(أهوِنَاء)، إلا إنَّه كان الأصلُ (أشْيِئاءَ) على وزْنِ (أشبِعاع)، فاجْتَمَعَتْ هَمزتَان بينهما ألف، فحذفت الهمزة الأولى.

وقد اختلف العلماء في وزن كلمة (أشياء) على أقوال، وأهمها:

القول الأول:

أنّ وزنها (لَفْعاء)، وأصلها (شَيْئاء) على وزن (فَعْلاء)، اجتمعت همزتان وبينهما حاجز غير حصين وهو الألف، فقدّمت لامها وهي الهمزة على فائها وهو الشين فصارت (أشياء). وهو رأي الخليل وسيبويه(١) وجمهور النحويين(٢).

أما علّة التغيير الوارد فيها فهي كثرة دورانها على الألسنة(٣)، وعليه فإن هذه الكلمة اسم جمع وليست جمع تكسير(٤)، ويقوّيه تصغيرها على (أُشَيّاء) فهذا دليلٌ على أنها اسم جمع وليست جمعاً(٥).

واستدل لصحة هذا الوزن بأن الكلمة غير مصروفة؛ لأنها مختومة بألف التأنيث، ولو كانت جمع تكسير لصرفت(٦).

القول الثاني:

أنّ وزنها (أفعال)، وهي جمع (شيء)، على وزن (فَعْل)، و(فَعْل) يجمع

(١) انظر: الكتاب ٤ / ٣٨٠-٣٨١.

(٢) انظر: المقتضب١ / ٣٠، والأصول٣ / ٣٣٧، وإعراب القرآن للنحاس٢ / ٤٣، والتعليقة ٣ / ١٦٦، ٥ / ٨٦، والتكملة ٧٤، ١٠٨-١٠٩، والمنصف٢ / ٩٥، ١٠١، والممتع٢ / ٥١٦، وشرح الشافية للرضي١ / ٢٩، والدر المصون ٢ / ٦١٥.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٨، والدر المصون ٢ / ٦١٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣ / ٥٦٤، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٩، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٠٩، والإنصاف ٢ / ٨١٤، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٦٣، وشرح الملوكي لابن يعيش ٣٧٦، وشرح الشافية للرضي ١ / ٢٩، والبحر المحيط ٤ / ٣٢، والدر المصون ٢ / ٦١٥.

(٥) انظر: الصحاح ١ / ٧٩، وشرح الملوكي لابن يعيش ٣٧٨.

(٦) انظر: المقتضب ١ / ٣٠، والصحاح ١ / ٧٩.

على (أفعال) صحيحاً كان أو معتلاً، بل إنّ اطراد المعتل أكثرُ من الصحيح مثل (بيت وأبيات)[١]. وهو رأي الكسائي[٢] وأبي حاتم السجستاني[٣] وأبي عبيد[٤] والسخاوي[٥].

وقد استُدل لهذا الرأي بنحو (ثلاثة أشياء) بإضافة العدد (ثلاثة) إليها، وهو من الأعداد التي تضاف إلى جمع[٦]، وعُلّل لمنع صرفها بأنها لما كثرت في الكلام خففت بحذف التنوين[٧]، كما عُلل له بتعليل آخر وهو أنها جمعت على (أشياوات) و(أَشاوَى) فأشبهت ما واحده على (فعلاء) كـ(صحراء) فإن جمعها (صحراوات) و(صَحارى)، ولهذا منعت من الصرف[٨].

وأُجيب عن هذا القول بأن الكلمة لو كانت جمعاً لوجب أن تكون مصروفة مثل (أسماء) و(أبناء)[٩].

كما رُدّ التعليلان السابقان؛ فأما التعليل بالتخفيف فإنه يلزم من كلامهم عكس ما قالوه؛ لأن الشيء إذا كثر خُفّف، والتخفيف هنا يكون بالصرف لا بالمنع[١٠].

---

(١) انظر: المنصف ٢ / ٩٥-٩٦، وبقية الخاطريات ٦٧-٦٨، والإنصاف ٢ / ٨١٤، وشرح الملوكي لابن يعيش ٣٧٨.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس٢ / ٤٣، والصحاح١ / ٨٠ مادة (شيأ)، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٩، وشرح الشافية للرضي ١ / ٢٩، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ١٢٤٣، والبحر المحيط ٤ / ٣٢، والدر المصون ٤ / ٦١٧.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٤٠، والبحر المحيط ٤ / ٣٢، والدر المصون ٢ / ٦١٧.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٣، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٩.

(٥) انظر: سفر السعادة ١ / ٦٩-٧٠.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ٢١٠، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ١٢٤٣.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢١، والبحر المحيط ٤ / ٣٢، والدر المصون ٢ / ٦١٧.

(٨) انظر: المنصف٢ / ٩٦، ومشكل إعراب القرآن١ / ٢٣٩، وشرح الملوكي لابن يعيش٣٧٨، والبحر المحيط٤ / ٣٢، والدر المصون٢ / ٦١٧.

(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن١ / ٤٦٤، وشرح الملوكي لابن يعيش٣٨٠، وشرح الشافية للجاربردي ٢٦-٢٧، والدر المصون ٢ / ٦١٧.

(١٠) انظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢١، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ١٢٤٣-١٢٤٤.

وأما التعليل بالجمع فقد رُدّ بأن (أفعال) لا يجمع بالألف والتاء، كما أنها لا تجمع على (أفاعل)، فلما قالوا في الجمع (أشياوات) و(أشاوى)، دلّ هذا على أنه ليس جمع (أفعال)[١].

القول الثالث:

أن أصلها (أشْيِئاء)، على وزن (أفعلاء)، اجتمعت الهمزتان وبينهما حاجز غير حصين، وهو الألف فحذفت الهمزة (لام الكلمة) فصارت (أشياء)[٢]، وصار الوزن (أفعاء)، وهو المنسوب للفراء وجمهور الكوفيين[٣]، ولكن أبا حيان ذكر أنه على هذا القول اجتمعت همزتان لام الكلمة وهمزة التأنيث فقلبت الهمزة التي هي لام الكلمة ياء لانكسار ماقبلها ثم حذفت الياء التي هي عين الكلمة استخفافاً، فصار الوزن عنده (أفلاء)[٤].

فالكلمة جمع تكسير، وقد اختلف في مفردها بين أصحاب هذا القول على ثلاثة آراء:

الأول أن مفردها (شَيْء)، وقد عزي هذا إلى الأخفش[٥]، والزيادي[٦]، ورُدّ بأن (فِعلاً) على القياس لا يجمع على (أفعلاء) بل على (فُعول وفِعال)[٧]. كما أن (أشياء) إذا صغّرت قيل (أُشَيّاء)، وجمع (أفعلاء) لا يجوز أن يُصَغَّر على

(١) انظر: الممتع ٢ / ٥١٤، وشرح الشافية للجاربردي ٢٧.

(٢) انظر: المقتضب ١ / ٣٠، والمنصف ٢ / ٩٤، والإنصاف ٢ / ٨١٣، وشرح الملوكي لابن يعيش ٣٧٧.

(٣) كما ذكر الزجاج، وانظر: الإنصاف ٢ / ٨١٢، وائتلاف النصرة ٨٥.

(٤) انظر: البحر المحيط٤ / ٣٢، والدر المصون ٢ / ٦١٦.

(٥) انظر: المقتضب ١ / ٣٠، والأصول٣ / ٣٣٨، والتكملة ١٠٩، والحجة ٣ / ٢٠٣، والمنصف ٢ / ٩٤، والصحاح ١ / ٨٠، وأمالي ابن الشجري٢ / ٢٠٥، والإنصاف ٢ / ٨١٣، وشرح الملوكي لابن يعيش ٣٧٧، والبحر المحيط ٤ / ٣٢، والدر المصون ٢ / ٦١٦.

(٦) كما ذكر الزجاج، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٢، ومشكل إعراب القرآن١ / ٢٣٩.

(٧) انظر: الإنصاف ٢ / ٨١٨، والممتع ٢ / ٥١٥.

لفظه؛ لأنه جمع كثرة، والواجب فيه أن يُرَد إلى مفرده ثم يُصَغّر، ثم يجمع بالألف والتاء فيقال (شُيَيْئات)، وهذا دليل على أنها ليس أصلها (أفعلاء)[١].

الثاني: أن مفردها (شيِّء) على وزن (فَيْعِل) ثم خُفّف فصار (شَيْء) مثل (ليّن) و(لَيْن) إلا أن (شيْء) لزمت التخفيف[٢]، وهذا هو رأي الفراء[٣]، ومنعت من الصرف في هذا الرأي لأنها مختومة بألف التأنيث[٤]، وقد رُدّ هذا الرأي بأنّ فيه ادّعاء بلا دليل، فما ذكره لم ينطق به العرب بخلاف المقيس عليه عنده مثل (ليّن) و(ألْيناء) فقد جاء مشدّداً ومخفّفاً[٥]. كما أنّ (فيْعِل) لا يجمع على (أفعلاء)، وما سمع منه نحو (ليّن وأليناء) فهو شاذ[٦].

الثالث: أن مفردها (شيِيْء) على وزن (فعيل) مثل (صديق) و(أصدقاء)، ثم حذفت الهمزة الأولى لام الكلمة وفتحت الياء من (أَشْيِئاء) لكون ما بعدها ألفاً فصارت (أشياء) على زنة (أفعاء)[٧]، وقد ذكر أبو حيان أن وزنها على هذا القول (أفياء)[٨] وردّه السمين[٩]. وردَّ هذا القول بعدم الدليل عليه[١٠].

والمترجح من الأقوال ما رآه الخليل وسيبويه من أن وزنها (لَفْعاء)، وأصلها (شَيْئاء) على وزن (فَعْلاء)؛ لأن فيه حملاً للكلمة على ظاهرها، وتخلصاً من

---

(١) انظر: المنصف ٢/ ١٠٠-١٠١، والمقتضب ١/ ٣٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤٠، وشرح الشافية للرضي ١/ ٣٠.

(٢) انظر: المنصف ٢/ ٩٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٠٥، وشرح الملوكي لابن يعيش ٣٧٨.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/ ٣٢١.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/ ٦١٦.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/ ٨١٨، والدر المصون ٢/ ٦١٧.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٩، والممتع ٢/ ٥١٥.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤١، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٦٣، والبحر المحيط ٤/ ٣٢، والدر المصون ٢/ ٦١٧.

(٨) انظر: البحر المحيط ٤/ ٣٢.

(٩) انظر: الدر المصون ٢/ ٦١٨.

(١٠) انظر: المصدر السابق.

دعوى الحذف، وما فيه من القلب يعضده كثرته في كلام العرب(١)، كما يقوّيه التصغير على (أُشَيّاء) وهو دليل على أنها اسم جمع وليست جمعاً(٢).

المسألة التاسعة عشرة: أصل (لن)

قال الزجاج: " وقد اختلف النحويون في علة النصب بـ(لن)، فرُوي عن الخليل قولان: أحدهما: أنها نصبت كما نصبت (أن) وليس ما بعدها بصلة لهَا؛ لأن (لَنْ يَفْعَلَ)، نفي (سيفعل) فقُدّم ما بعدها عليها، نحو قولك: زيداً لن أضرب: كما تقول: زيداً لم أضرب، وقد روى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنه قال: الأصل في (لن): (لا أن)، ولكن الحذف وقع استخفافاً، وزعم سيبويه أن هذا ليس بجيد، لو كان كذلك لم يجز (زيداً لن أضرب)، وعلى مذهب سيبويه جميعُ النحويين، وقد حكى هشام عن الكسائي في (لن) مثل هذا القول الشاذ عن الخليل. ولم يأخذ به سيبويه، ولا أصحابُه"(٣).

فذكر الزجاج أنّه نُسب للكسائي القول بتركب (لن) من (لا) و(أن).

اختلف النحويون في حقيقة (لن) على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن (لنْ) مفردة غير مركبة. وعُزِي القولُ للخليل فيما رواه الزجاج عنه في القول الأول(٤) وإليه ذهب سيبويه(٥) وجمهور النحويين(٦).

(١) انظر: المنصف ٢/ ٩٥، والممتع ٢/ ٦١٥، وشرح الشافية للجاربردي ٢٦، والدر المصون ٢/ ٦١٥.

(٢) انظر: الصحاح ١/ ٧٩، وشرح الملوكي لابن يعيش ٣٧٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦٠، ١٦١.

(٤) وانظر: المتبع في شرح اللمع ٢/ ٥١٢. ونفى أبو علي نسبة هذا القول للخليل. انظر: الإغفال ١/ ٣٣٥.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٥.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش١/ ١٢٨،والمقتضب٢/ ٨، والمفصل٣٦٥، والمقدمة الجزولية ٣٩، واللباب٢/ ٣٢، وشرح الأنموذج ٢٣٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٠، ورصف المباني ٢٨٦، والدر المصون١/ ١٥٤، ومغني اللبيب ١/ ٣١٢-٣١٣.

ومن حجج أصحاب هذا القول:

١- أن البساطة أصل، والتركيب فرع، ولا يصار إلى الفرع الذي هو التركيب إلا بدليل قاطع، ولا دليل(١).

٢- أن القول ببساطة (لن) يجعل الكلام في نحو: (لن أضربَ زيداً) تامًّا لا يحتاج إلى تقدير شيء، بخلاف القول بتركيبها يجعل الكلام تامًّا بالمفرد، وهو محال، إذ التقدير: لا أنْ أضربَ زيداً، فالمصدر المؤوَّل مبتدأ؛ أي: لا ضرْبُ زيدٍ، ولا خبر له في الكلام(٢).

القول الثاني:

أن (لنْ) مركبة من كلمتين، هما: (لا) النافية، و(أنْ) الناصبة، وأصلها (لا أنْ)، ثم حُذِفت همزة (أن) تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فلما حُذِفت الهمزة التقى ساكنان وهما ألف (لا) ونون (أن)؛ فحُذِفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارت (لنْ) بمنزلة حرف واحد. وهو قول الخليل(٣) والكسائي(٤)، وهشام الضرير(٥).

وقيل: إن الذي حمل الخليلَ على القول بهذا مذهبُه الذي يرى أن الفعل المضارع لا ينتصب إلا بـ(أنْ) ظاهرةً أو مقدَّرةً(٦).

ومن حجج القائلين بتركيبها(٧):

(١) انظر: المرتجل ٢٠٢، واللباب ٢/ ٣٣، وشرح التسهيل ٤/ ١٥، ورصف المباني ٢٨٦، وجواهر الأدب ٢٥٩.

(٢) انظر: اللباب ٢/ ٣٣، وشرح التسهيل ٤/ ١٥، ومغني اللبيب ١/ ٣١٣.

(٣) انظر: الكتاب٣/ ٥، والمقتضب٢/ ٧، والأصول٢/ ١٤٧، والإغفال١/ ٣٣٥، والمسائل الحلبيات٤٥، والصاحبي١٦٩، والمفصل٣٦٥، والمرتجل٢٠٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٤/ ١٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٠، ومغني اللبيب ١/ ٣١٣، والمساعد ٣/ ٦٨.

(٥) انظر: هشام بن معاوية الضرير ٣١٤.

(٦) انظر: المقتضب ٢/ ٦، وجواهر الأدب ٢٥٩.

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١١٢، وشرح الرضي على الكافية٤/ ٣٩، والتصريح ٤/ ٢٨٨، وهمع الهوامع ٤/ ٩٣.

١- قرب (لن) في اللفظ من (لا أنْ).

٢- أن معنى (لا أنْ) موجود في (لن)، وهو النفي والتخليص للاستقبال، فقد اجتمع في (لنْ) ما افترق فيهما، وهذا دليل على أنها مركبة منهما.

٣- أنها جاءت على الأصل في الضرورة الشعرية في قول الشاعر:

يُـــرَجِّي المـــرْءُ مـــا لا أنْ يـلاقي

وتَـعْـرِضُ دونَ أدنـاه الخـطـوبُ[١]

أي: لن يلاقي.

ورُدّ هذا القول بأن (لن) لو كانت مركبة من (لا أنْ) لما صحَّ أن يقال: زيداً لن أضربَ، بنصب (زيداً) بـ(أضرب)؛ لأن (أنْ) المصدرية لا يجوز أن يتقدَّم ما في صلتها عليها[٢]. ومنعُ الأخفش الصغير ذلك[٣] مردودٌ بحكاية سيبويه له عن العرب[٤]. ولا يُقال إنّ الحروف إذا رُكِّبت مع غيرها فإن حكمها يتغيَّر عمَّا كان عليه قبل التركيب[٥].

أما البيت فالرواية المشهورة فيه: (ما إنْ لا يلاقي) ويستشهد به على زيادة (إنْ) بعد (ما)[٦].

---

(١) البيت من الوافر لجابر بن رألان الطائي، وقيل لإياس بن الأرت. انظر: شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٩، والجنى الداني ٢١١، ومغني اللبيب ١ / ٣٣، والتصريح ٤ / ٢٨٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ١ / ١٠٧، وخزانة الأدب ٨ / ٤٤٠-٤٤٥.

(٢) انظر: الكتاب ٣ / ٥، والمقتضب ٢ / ٨، والأصول ٢ / ١٤٧، والمسائل الحلبيات ٤٥، والمرتجل ٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١١٢، ورصف المباني ٢٨٦.

(٣) انظر جواهر الأدب ٢٥٩-٢٦٠، ومغني اللبيب ١ / ٣١٣، والمساعد ٣ / ٦٨.

(٤) انظر: المساعد ٣ / ٦٨.

(٥) انظر: نتائج الفكر ١٠٠، و أسرار العربية ٢٨٩، ورصف المباني ٢٨٦-٢٨٧.

(٦) انظر: خزانة الأدب ٨ / ٤٤٠-٤٤٥.

القول الثالث:

ذهب الفراء[1] إلى أن (لنْ) أصلها (لا) النافية، ثم أُبدِلت الألف نونًا، فصارت (لَنْ).

وحجته اتفاق الحرفين في معنى نفي المستقبل، وكلاهما على حرفين.

وقد جعل (لا) هي الأصل؛ لأنها أقعد في النفي من (لن)، وأكثر استعمالاً؛ لأن (لن) خاصَّةً بنفي المضارع، بخلاف (لا)[2].

وقد ردَّ الجمهور هذا القول بردود[3]، أهمها:

١- أنه دعوى بلا دليل وهو خلاف الظاهر.

٢- أن المعروف في البدل هو إبدال النون ألفًا لا العكس، كما في الوقف على نون التوكيد الخفيفة، وذلك البدل مختصٌّ بالوقف، و(لن) تستعمل في الوقف والوصل.

٣- أن (لا) لم تعمل النصب في موضع من المواضع، فلو كان أصل (لن) (لا) لكانت (لا) هي العاملة، وذلك لم يُسمع.

ويظهر مما سبق أن المترجح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، من كون (لن) بسيطة.

(١) انظر: المفصل٣٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١١٢، وشرح الأنموذج ٢٣٣، وشرح التسهيل ٤/ ١٥، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٨، ورصف المباني ٢٨٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٠، ومغني اللبيب ١/ ٣١٣.

(٢) انظر: التصريح ٤/ ٢٨٧، وهمع الهوامع ٤/ ٩٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١١٢، وشرح الرضي على الكافية٤/ ٣٩، ورصف المباني ٢٨٧، ومغني اللبيب ١/ ٣١٣، والتصريح ٤/ ٢٨٧، وحاشية الصبان ٣/ ٢٧٨.

المسألة العشرون: مجيء اللام ناصبة للمضارع بمعنى (أن) في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]:

قال الزجاج: "قال الكوفيونَ معنى اللام معنى (أنْ)، و(أردْتُ وأمرْتُ) تطلبان المستقبل، لا يجوز أن تقول: أردتُ أن قمتُ، ولا أَمرتُ أن قمْتُ، ولم يقولوا لِمَ لا يجوز ذلك. وهذا غلط أن تكون لامُ الجر تقوم مقام (أن) وتؤدي معناها؛ لأن ما كان في معنى (أن) دخلتْ عليه اللام. تقول: جئتك لكي تفعلَ كذا وكذا، وجئتُ لكي تفعل كذا وكذا. وكذلك اللامُ في قوله: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) كاللَّامِ فِي (كَي). المعنى: أَراد اللَّهُ عزَّ وجلَّ للتبيين لكم.

أَنشد أهل اللغة:

أردتُ لكيما لا تُرى ليَ عثْرةٌ

ومَنْ ذا الذي يُعطَى الكمالَ فيَكمُلُ(١)

وأنشدنا محمد بن يزيد:

أردتُ لكيما يَعلمَ الناسُ أنها

سراويلُ قيسٍ والوفودُ شهودُ(٢)

فأدخل هذه اللامَ على (كي)، ولو كانت(٣) بمعنى (أن) لم تدخل اللامُ عليها(٤)، وكذلك: أردت لأن تقوم، وأمرت لأن أكون مطيعاً، وهذا كقوله

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ثروان العُكْليّ. انظر: معاني القرآن للفراء١/ ٢٦٢، والكنز اللغوي لابن السكيت ٧، ولسان العرب ١١/ ٨، والتذييل والتكميل ١١/ ١٨٨، وهمع الهوامع ٢/ ٣٧١، وخزانة الأدب ٨/ ٤٨٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن سعد بن عبادة الأنصاري. انظر: الكامل ٢/ ٦٤٠، والمحكم ٨/ ٤٧٢، ورصف المباني٢١٥، ولسان العرب ١١/ ٣٣٤، والتذييل والتكميل ١١/ ١٨٧.

(٣) يعني اللام.

(٤) يعني (كي).

تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] أي: إن كانت عبارتكم للرؤيا، وكذلك قوله عز وجل أيضاً: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] أي: الذين هم رهبتهم لربهم"(١).

ذكر الزجاج أن الكوفيين يرون أن اللام بعد (أردْتُ) و(أمرْتُ) تكون ناصبةً للفعل المضارع بمعنى (أن)، كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم...﴾.

والنحويون في إعراب هذه اللام على أربعة أقوال مشهورة:

القول الأول: أن اللامَ للتعليل والمفعول محذوف، والمعنى: يريدُ اللهُ ذلك ليُبيِّنَ. وهو منسوبٌ لبعض البصريين(٢). وجعلوا معنى البيت:

أُرِيدُ لأَنْسى ذِكْرَها فَكَأنما
تَمَثَّلُ لِي لَيْلى بِكُلِّ سَبيلِ(٣)

أريدُ هذا الشيءَ لأنسى ذكرَها.

القول الثاني: أن اللام للتعليل والفعل قبلها مقدر بالمصدر، أي: إرادةُ الله ليُبينَ، وأُمرنا لنسلم. فينعقد من ذلك مبتدأ وخبر. وهو منسوب للخليل وسيبويه(٤).

وردّ بأنه لو كان كما قالا لجاز: ضربتُ لِزيد، على معنى: الضرب لزيد، وهذا لا يجوز، كما أنه لم يجرِ تقدير مصدر دون ذكر الحرف المصدري(٥).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٩، ٢٥٢، التبيان في إعراب القرآن في إعراب القرآن ١/ ٣٥٠، والبحر المحيط ٣/ ٦٠٠، والجنى الداني ١٢٢، والدر المصون ٢/ ٣٥٢.

(٣) البيت من الطويل. وهو لكثيّر في شرح ديوانه ٢/ ٢٤٨. وانظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٧٠، واللامات للزجاجي ١٣٨، والمحتسب ٢/ ٣٢، والجنى الداني ١٢١، ومغني اللبيب ٢٨٥.

(٤) قال سيبويه: «وسألته - يعني الخليل - عن معنى قوله: أريد لأن أفعل، فقال: إنما يريد أن يقول: إرادتي لهذا». الكتاب٣/ ١٦١. وانظر: البحر المحيط ٢/ ٢٠١، ٣/ ٦٠٠، والجنى الداني ١٢٢، ومغني اللبيب ٢٨٥، والدر المصون ٢/ ٣٥٢.

(٥) إعراب القرآن لقوام السنة ٨٩، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨/ ٤٢٦٢.

القول الثالث: أَنَّ اللامَ إذا وقعت بعد (أَردت) و(أَمرت) وما أشبههما مما يطلب المستقبل تكون هي النَّاصِبَةُ بِنَفْسِهَا لا (أَنْ) مُضْمَرَةٌ بَعْدَهَا. وهو قول الكوفيين(١).

وردّ الزجاجُ قول الكوفيين بأن ما كان في معنى (أن) يجوز دخول لام التعليل عليه كما دخلت اللام على (كي) التي بمعنى (أنْ) في نحو: جئتُ لكي تفعلَ كذا، وكما في البيتين اللذين أوردهما في النص، ولو كانت (اللام) بمعنى (أنْ) لم تدخل على (كي) كما لا تدخل (أنْ) على (كي).

كما رُدّ بأنّ اللام حرف جر، وليس من شأنها أن يُنصب بها(٢).

القول الرابع: أن اللامَ زائدة، وأصله: يريد اللَّه أن يبينَ لكم، فزيدت اللامُ مؤكدةً لإرادة التبيين كما زيدت في: لا أبالك، لتأكيد إضافة الأب. والمعنى: يريدُ اللَّهُ أنْ يُبيِّنَ لكم ما هو خفيٌّ عنكم من مصالحكم وأفاضلِ أعمالكم. وهو قول الزمخشري(٣).

وأجاز أبو حيان(٤) أن يكون ذلك من باب التنازع، تنازع الفعلان (يبيّن) و(يهدي) في (سنن)، وأُعمل الثاني، وحُذف الضمير من الأول، والتقدير: ليبينها لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم.

والرأي الأول أسلم، وقوته لسلامة معنى الآية، ولئلا يتعدى الفعل إلى مفعول متأخر عنه باللام(٥).

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٤٧، وإعراب القرآن لقوام السنة ٨٩. والبحر المحيط ٢/ ٢٠١، ٣/ ٦٠٠، والدر المصون ٢/ ٣٥٢.

(٢) إعراب القرآن لقوام السنة ٨٩، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨/ ٤٢٦٢.

(٣) انظر: الكشاف ١/ ٥٠١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣/ ٦٠١، والدر المصون ٢/ ٣٥٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٢/ ٣٥٢.

المسألة الحادية والعشرون: أصل (كَمْ)

قال الزجاج: " وزعم الكسائي أن الأصل كان في (كم) كما، قال: وكنت أشتهي أن تكون مفتوحة لالتقاءِ السَّاكنين في قولهم: (كمِ المال؟) بالكسر. وهذا غلط من أبي الحسن، ولو كان كما يقول لكان (كَمَ مالك؟) كما أنك تقول: (لِمَ فَعَلْتَ؟). وليس هذا القول مما يُعرَّج عليه"(١).

فذكر الزجاج أن الكسائي يرى أن (كم) مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية.

وللنحويين في بساطتها أو تركيبها قولان هما:

القول الأول:

أن (كم) مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية، والأصل فيها (كما) وحُذفت ألفها لدخول الكاف عليها، وسكنت ميمُها لكثرة الاستعمال وتخفيفاً لأن الكلمة ثقيلة بالتركيب. وهو قول الكسائي(٢) والفراء(٣) وتبعهم بعض النحويين(٤)، ونُسب لعامة الكوفيين(٥).

ومن أدلة هذا الرأي:

أن العرب تصل الحرف من أوله وآخره مثل (هذا) و(إمّا)، وفي (كم) كذلك، فزيدت الكاف على (ما) فصارتا كلمة واحدة(٦).

ومنها أن لـ(كم) نظيراً، وهو (لِمَ) إذ الأصل فيه (ما) دخلت عليها لام الجر فصارتا كلمة واحدة، وحُذفت الألف لكثرة الاستعمال فسكنت الميم، وعليه قول الشاعر:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٢٨.

(٢) كما ذكره الزجاج. وانظر: إعراب القرآن للنحاس٤/ ١٢٩، والجنى الداني ٢٦١، وارتشاف الضرب٢/ ٧٧٦، وهمع الهوامع٤/ ٣٨٦.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٦٦.

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٩٨، والمساعد ٢/ ١٠٦.

(٥) انظر: الإنصاف ١/ ٢٩٨، والتبيين ٤٢٣، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٩٥، وائتلاف النصرة ٤١.

(٦) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٦٦، والإنصاف ١/ ٢٩٨، ٢٩٩، والتبيين ٤٢٣، ٤٢٤.

يا أبا الأسود لِمْ أسلمتني لِهمومٍ طارقاتٍ وذِكَر(١)

كما استدلوا بزيادة الكاف كثيراً مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ورُد هذا القول بردود منها(٢):

أن الكاف الزائدة لا تؤثر في معنى ما دخلت عليه بخلاف (كم).

وأن دخول حرف الجر على (كم) في نحو: (بكم درهمٍ اشتريت هذا؟) يبطل زيادة الكاف إذ إن حرف الجر لا يدخل على مثله.

كما أن (ما) الاستفهامية يُسأل بها عن حقيقة الشيء، وإذا دخلت عليها الكاف أفادت التشبيه وكلا المعنيين مخالفٌ لحقيقة استعمال (كم).

وإسكان الميم في البيت ضرورة.

وحذف الألف لم يبق عليه دليل، فلو كان كما ذكره لقلنا: (كَمَ مالك؟)، كما هو في (بِمَ، ولِمَ).

القول الثاني:

أنها بسيطة غير مركبة، وهو ظاهر كلام سيبويه(٣) وقول ابن كيسان(٤) وهو رأي الزجاج وجمع من النحويين(٥).

وهو الرأي المترجح كما ذكر الزجاج، فالأصل البساطة، والتركيب فرع فلا يعدل إليه إلا لدليل معتبر.

(١) البيت من الرمل، ولم أعرف اسم قائله. انظر: معاني القرآن ١/ ٤٦٦، والصاحبي ١٦٢، والإنصاف ١/ ٢٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش٩/ ٨٨، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٩، وخزانة الأدب ٦/ ١٠٠.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٢٩، والإنصاف ١/ ٣٠٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٦، والتبيين ٤٢٤، وحاشية الصبان ٤/ ١٢٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٥٦.

(٤) انظر: الموفقي ١١٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٢٩.

(٥) انظر: التبيين ٤٢٣-٤٢٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٧٦، والجنى الداني ٢٦١، ومغني اللبيب ١/ ١٨٦، والتصريح ٤/ ٢٨٧.

المسألة الثانية والعشرون: وزن (توراة)

قال الزجاج: "وقد اخْتَلَفَ النَحْوُيونَ في (تَوْرَاة) فَقَالَ الكوفِيُّونَ تَوْرَاة يصلُحُ أنْ يكونَ (تَفْعَلَةَ) مِن وَرَيْتُ بِك زِنَادِي، فالأصل عندهم (تَوْرَيَة) إلا أن الياء قُلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. و(تفْعَلة) لا تكاد تُوجد في الكلام، إنما قالوا في تتْفُلَة: تتفَلَة.

وقال بعضهم يصلح أن يكون (تَفْعِلة) مثل: تَوْصِيَة ولكن قلبت من (تَفْعِلة) إلى (تفعَلة)، وكأنه يجيز في توصِية: توصاة، وهذا رديء ولم يثبت في توفِية: توفاة، ولا توقِية توقاة.

وقال البصريون: أصلها فوعَلة، وفوعَلة كثيرٌ في الكلام مثل الحَوْقَلة، ودَوْخَلة، وما أشبه ذلك. وكل ماقلت فيه (فوعلتُ) فأصله (فوعلة)، فأصلها عندهم: وَوْرَيَة ولكن الواو الأولى قلبت تاء كما في تولَج وإنما هو (فَوْعَل) من ولجت، وكما قلبت في (تراث) الياء الأخيرة قلبت أيضاً لتحركها وانفتاح ما قبلها بإجماع"(١).

فنقل الزجاج عن الكوفيين أن وزن (توراة) (تَفْعَلة)، فالتاء في أولها زائدة.

وقد اختلف النحويون في التاء من (توراة) ومثلها (تولَج) على قولين:

القول الأول:

أن التاء أصلية وهي بدل من الواو والأصل: (وَوْراة)، و(وَوْلَج) على زنة: (فَوْعَلة) و(فَوْعَل).

وهو قول الخليل وسيبويه(٢) والمازني(٣) نصاً في (تَولَج)، وتبعهم جمهور النحويين(٤)، وقاسوا عليها (توراة).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٧٤.

(٢) انظر: الكتاب ٤ / ٣٣٣.

(٣) انظر: المنصف ١ / ٢٢٥.

(٤) انظر: الأصول، شرح الكتاب للسيرافي ٦ / ١٠٥، وتهذيب اللغة ١٠ / ٦٥، وإعراب ثلاثين سورة ٨١، =

وحجة هذا القول أن إبدال الواو تاء كان حتى لا تجتمع واوان في أول الكلمة، والواو أصلٌ لأن وزن (فَوعَل) أكثر في كلام العرب من (تَفْعَل)، قال سيبويه: "لأنك لا تكاد تجد في كلامهم (تَفْعلاً) اسماً، و(فَوْعلٌ) كثير"(١).

القول الثاني:

أن التاء زائدة فوزن (توراة): (تَفْعَلة). وأصلها: تَوْرَيَة، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً. ويجوز أن يكون أصلها: تَوْرِية، ثم فُتحت الراء، كما قالوا في جارِية: جاراة، وناصية: ناصاة.

وهذا رأي الكوفيين(٢) ونُصّ عليه الفراء(٣) وثعلب(٤).

والمترجح هو الرأي الأول لأن وزن (فَوْعَل) أكثر من (تَفْعل)، ولأن إبدال الواو تاءً كثير كما في التُّكلان، والتَّقوى، والتُّخمة، والتَّليد(٥).

المسألة الثالثة والعشرون: فتح العين الحلقية من كل اسم على وزن (فَعْل)

قال الزجاج: "فأمَّا البَعَثَ – بفتحْ العين – فذكر جميعُ الكوفيين أن كلَّ ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلق وكان مُسكَّناً مفتوحَ الأول جاز فيه فتحُ المسكَّن نحو: نَعْل ونَعَل، وشَعْر وشَعَر، ونَهْر ونَهَر، ونَخْل ونَخَل.

فأمَّا البصريون فيزعمونَ أنّ ما جاء من هذا فيه اللغتان تُكُلِّمَ به على ما جاءَ، وما كان لم يسمع لم يَجُزْ فيه التحريكُ نحو: وَعْد؛ لأنك لا تقول: لك عَلَيَّ وَعَدٌ، أي: عَلَيَّ وِعْدَة، ولا: في هذا الأمْر وَهَن – في معنى وَهْن – وهذا في بابه مثل: رَكٌّ

= والتعليقة ٥/ ٩، والمنصف ١/ ٢٢٦، والفسر ١/ ١٦٩، والمقتصد٨٤٨، والتخمير٤/ ٣٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٥٨، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٨٢، والممتع ١/ ٢٥٤.

(١) الكتاب ٤/ ٣٣٣.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ١٤٦، والتخمير٤/ ٣٥١، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/ ٣٨.

(٣) انظر: الزاهر ١/ ٧٢، وتهذيب اللغة١٥/ ٣٠٧.

(٤) انظر: مجالس العلماء ٩٥.

(٥) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٣٦٠، وإسفار الفصيح ١/ ١٩٥.

وركَك، وقَدْرٍ وقَدَر، وقَصٍّ الشاةِ وقَصَصِها، فلا فرق في هذا بين حروف الحلق وغيرها"(١).

فالزجاجُ ذكر عن الكوفيين القياسَ في فتح ما كان ثانيه حرفاً مسكّناً من حروف الحلق وهو مفتوح الأول.

وللنحويين قولان فيما كان اسماً على وزن (فَعْل) وعينُه حرفُ حلق: هل يجوز فتحُ عينه قياساً، أم أنه مقصور على السماع؟

القول الأول: يجوزُ قياساً فتحُ العين الحلقية من كل اسم على وزن (فَعْل)، نحو: نَهْر ونَهَر، وبَحْر وبَحَر. وهو المنسوب للكوفيين(٢).

على أن الزمخشري روى عن الكسائي الفتحَ فقط في (نهر)(٣).

كما أن الظاهر من كلام ثعلب أنّ الفتح هو الأصل والإسكان جائز، ولم يَخُصَّه بالحلقي العين(٤).

وجعل القرطبي(٥) وأبو حيّان(٦) رأي الكوفيين فتح الحلقي العين أصالة، ويجوز إسكانه للتخفيف، والمشهور في رأي الكوفيين ما ذكره الزجاج(٧).

وحجَّتُهم(٨) أنه إتباعٌ؛ لمناسبة حرف الحلق للفتح؛ لأنها حروف مستعلية ففتحها أبين لاستعلائها، وأُيِّد بأنه سُمع من بعض بني عُقَيل (نَحَو) ولو كان لغةً لقُلبت الواو ألفاً، ولم تقلب لعروضها.

والقول الثاني: أن فتح عين الاسم الذي على وزن (فَعْل)، مقصور على

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤١١، ٤١٢.

(٢) انظر: المنصف ٢/ ٣٠٥، وشرح الفصيح للزمخشري ٢/ ٣٨٧، فقد روى عن الفراء الفتح والتسكين في (نهر)، وشرح الشافية للرضي ١/ ٤٧، والدر المصون ٨/ ٢٣٠، وائتلاف النصرة ٩١.

(٣) انظر: شرح الفصيح للزمخشري ٢/ ٣٨٧.

(٤) انظر: الفصيح ٢٩١.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢/ ٦.

(٦) انظر: البحر المحيط ٧/ ٤٨٤.

(٧) انظر: الدر المصون ٨/ ٢٣٠.

(٨) انظر: تصحيح الفصيح ٢٧٣، وعناية القاضي للشهاب الخفاجي ٢/ ٦٦، وشرح الشافية للرضي ١/ ٤٧.

السماع، وهو من باب تعدد اللغات في الكلمة، وهذا قول جمهور البصريين(١)، وقالوا إنّ مفتوح العين هو اللغة العالية، لأنّ (نَهَر) يجمع على (أنهار)، و(أفعال) لا يكون مفرده (فَعْل) إلا نادراً لا يثبت إلا بالسماع(٢).

ومن ذلك قراءة الحسن بفتح العين من (البعث) في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ**﴾(٣).

وجعلها المبرد(٤) من باب الإتباع عند الضرورة وليست قياساً، ولم يجعلها من تعدد اللغات.

وحُجَّتُهم(٥) وروده كثيراً في غير حروف الحلق، وعدم وروده في بعض حروف الحلق كما ذكر الزجاج في (وَعْد) و(وَهْن).

وقد أحسن ابن درستويه في الإحاطة بالمسألة والترجيح فيها إذ قال: "والفصحاءُ من العرب وأهل اللغة وأكثر النحويين يزعمون أن الفتح والإسكان إنما جازا فيه من أجل حروف الحلق؛ لأنها حروف مستعلية ففتحها أبين لاستعلائها.

وقال الحُذّاق منهم ليس ذلك من أجل حروف الحلق، ولكنْ هذه كلماتٌ فيها لغتان، فمن سَكَّن فلا يَفتح ومن فَتح لا يُسَكِّن إلا في ضرورة شِعرٍ، والدليلُ على ذلك أنه قد جاء عنهم مثلُ ذلك في كلامٍ كثير ليس فيه شيء من حروف الحلق مثل: القَبَض والنفَض..."(٦).

فقول البصريين هو ما تعضده اللغة كما رأينا فيما أورده الزجاج من ورود الفتح في غير الحلقي وعدم وروده في بعض الحلقي.

(١) انظر: المقتضب ١/ ٢٠٠، المنصف ٢/ ٣٠٥، شرح الشافية للرضي ١/ ٤٧، والبحر المحيط ٧/ ٤٨٤، والدر المصون ٨/ ٢٣٠.

(٢) انظر: إصلاح المنطق ١٧٢، والتكملة ٣٩٩، والكشاف ١/ ١٠٧، وشرح الفصيح للزمخشري ٢/ ٣٨٧، لسان العرب ٥/ ٢٣٨، والبحر المحيط ١/ ١٧٨.

(٣) الحج ٥. وانظر: البحر المحيط ٧/ ٤٨٤، وإيضاح الرموز ٥٣٧.

(٤) انظر: الكامل ٢/ ٦٩٢.

(٥) انظر: تصحيح الفصيح ٢٧٣.

(٦) تصحيح الفصيح ٢٧٣، ٢٧٤.

المسألة الرابعة والعشرون: جمع (فِعال) على (فُعُل)

قال الزجاج: "قالَ الفراء (رُهُن) جمعٍ (رِهَانٍ)، وقال غَيْرُه: (رُهُن) و(رَهْن)، مِثْل (سُقُف) و(سَقْف).

و(فَعْل) و(فُعُل) قليل إلا إنَّه صحيح قد جاءَ؛ فأمّا في الصفة فكثير "(١).

فذكر الزجاج عن الفراء أنه يجعل (رُهُن) جمعاً لـ(رِهان)، فيجمع (فِعال) على (فُعُل).

المفرد إذا كان على وزن (فَعْل) فالقياس في جمعه جمع كثرة (فِعال) و(فُعُول)، مثل (رَهْن) و(رِهان)(٢)، وقَد يُجمع على (فُعُل) نحو (رُهُن) كما ذكر الزجاج، وعليها جاءت قراءة أبي عمرو ومجاهد وابن كثير(٣) (فرُهُنٌ مقبوضة)(٤).

وفي جمع الجمع (فِعال) على (فُعُل) قولان عند النحويين:

الأول: منع ذلك؛ لأن جمع (فِعال) على (فُعُل) لا ينقاس(٥). قال سيبويه: "واعلم أنه ليس كل جمعٍ يُجمع"(٦) واستدل بعض محققي النحويين بذلك على منع هذا الجمع(٧).

والثاني: جوازه، وهو رأي الفراء(٨).

والرأي الأول أقوى؛ لورود (رُهُن) جمعاً لـ(رَهن)، فلا يُلجأ إلى جمع الجمع كما ذكر سيبويه.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٧.

(٢) انظر: الكتاب ٣ / ٥٦٧، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ٩٠.

(٣) انظر: السبعة ١٩٤، والتيسير ٧٢، والإقناع ٢ / ٦١٦.

(٤) البقرة ٢٨٣.

(٥) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٧٧٩.

(٦) الكتاب ٣ / ٦١٩.

(٧) انظر: الحجة ٢ / ٤٤٨، والمخصص ٤ / ٢٧٠.

(٨) انظر: معاني القرآن ٣ / ٣٢.

المسألة الخامسة والعشرون: كسر الباء في (بيوت)

قال الزجاج في (بيوت) في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلاَّ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ**﴾ [الأحزاب: ٥٣] "بضم البَاءِ وقد رُويت عَنْ عَاصِم (بِيوت) بكسر الباء وعن جَمَاعَةٍ من أهل الكوفة. وليس يَروي البصريون بِيُوت بكسر الباء، بل يقولون إن الضَّم بعد الكسر ليس موجوداً في كلام العرب ولا في أشعارِها.

والذين كَسَروا فكأنهم ذهبوا إلى إتباع الياء، والاختيار عند الكوفيين الضَّمُ في (بُيُوت) "(١).

فالزجاج يروي عن قراء الكوفيين كسر الباء من بيوت، إلا أنه يرى أن المختار عندهم الضم على الأصل.

وفي (بيوت) في الآية قراءتان(٢):

الأولى: بضم الباء، وقرأ بها ورش عن نافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

والضمُّ هو الوجه فحسب عند البصريين، وهو المختار عند الكوفيين.

والحجة(٣) لهذه القراءة أنها جاءت على الأصل.

والثانية: بكسر الباء وهي الأكثر، وقرأ بها قالون عن نافع، وابن كثير، وابن عامر، وشعبة عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وافقهم الأعمش، فقرأ بها قراء الكوفة، ولا يرى البصريون ذلك.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٣٤.

(٢) انظر: المبسوط ١٤٤، والنشر ٢ / ٢٢٦، والبحر المحيط ٢ / ٢٣٩، وإتحاف فضلاء البشر ٢٠٠، ومثلها ألفاظ أخرى كالجيوب، والشيوخ، والعيون، والغيوب.

(٣) انظر: المقتصد ٢ / ٤٩٨، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ١٥٧، والبحر المحيط ٢ / ٢٣٩، والتحرير والتنوير ١٤ / ٢٣٧.

والحجة[١] لهذه القراءة أنّ الكسرَ إذا كان عارضاً فلا يكرهون الخروج منه إلى ضم.

كما أنّ الكسرة جاءت إتباعاً للياء بعدها تخفيفاً؛ لأنّ الياء مقدّرةٌ بكسرتين، فكانت الكسرة في الباء كأنها وليتها كسرة، قال أبو علي الفارسي: "وهذا ممّا يقوّي قراءةَ حمزة في (بيوت) ونحو ذلك على أن سيبويه[٢] حكى في تحقير بَيْت: بِيَيْت، فإذا جاز إبدال الضمة كسرة في التحقير لمكان الياء، فكذلك يجوز أن تبدل من ضمّة فاء (فعول)، في الجمع الكسرة من أجل الياء. ألا ترى أنه قد قال: إنّ التحقير والتكسير من واد واحد "[٣].

وممّا مر يتبين أن القراءتين ثابتتان في القراءات المتواترة، ولا يستقيم ما ذكره البصريون فيما رواه الزجاج عنهم من منع كسر الباء في (بيوت) وما ماثله؛ لأن الضَّم بعد الكسر ليس موجوداً في كلام العرب، فقراءة الكسر متواترة، ولا يمنع الضم بعد الكسر إذا كان المضموم ياءً؛ لأنّ الياء مقدّرةٌ بكسرتين، فالكسرة جاءت إتباعاً للياء بعدها تخفيفاً، والكسرُ إذا كان عارضاً فلا يكرهون الخروج منه إلى ضم.

المسألة السادسة والعشرون: الوقف على (يا أبت)

قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿**يَا أَبَتِ إِنِّي**﴾ [يوسف: ٤]: "والتاء كَثُرت ولَزِمت في الأب عوضاً من ياء الإضافة، والوقف عليها: يا أبَهْ، وإن كانت في المصحف بالتاء. وزعم الفراء أنك إذا كسرت وقفت بالتاء لا غير، وإذا فتحت وقفت بالتاء والهاء. ولا فرق بين الكسر والفتح"[٤].

(١) انظر: المنصف ٢/ ١٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٥٧، والممتع ٢/ ٥٠٤، والبحر المحيط ٢/ ٢٣٩، والدر المصون ٢/ ٣٠٥، والتحرير والتنوير ١٤/ ٢٣٧.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٣٦.

(٣) الحجة ١/ ٧٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٨٩ - ٩٠.

فذكر الزجاج عن الفراء أن الوقف على (يا أبت) له وجهان بحسب القراءة، فمن كسر التاء وصلاً وقف بالتاء فقط، ومن فتح التاء وصلاً وقف بالتاء والهاء.

وقد وردت في التاء من (يا أبت) قراءتان مشهورتان عند الوصل، الأولى بكسر التاء(١)، والثانية بفتحها(٢). ورُوي عن بعض القراء أنه كان يضم التاء فيقول: (يا أبتُ) بالرفع(٣).

وفي الوقف على التاء رأيان:

الرأي الأول: الوقف عليها بالهاء دون النظر إلى حركة التاء في قراءة الوصل. وهو قول البصريين وجمهور النحويين(٤)، وعليها جمع من القراء(٥).

وتوجيه هذا الرأي: أن التاء للتأنيث أُدخلَتْ عَلَى الأَبِ فِي النِّداءِ خَاصَّةً بَدلا من ياءِ الإضافة، وقد تدخلُ علامةُ التَّأنيثِ على المذكّر فيقالُ: رَجلٌ نُكحَةٌ وهُزَأَةٌ(٦).

الرأي الثاني: جواز الوقف عليها بالهاء وبالتاء الساكنة بحسب قراءة الوصل. فمن قرأ: (يا أبتَ) بالفتح جاز له الوقف عليها بالتاء والهاء، ومن قرأ بالخفض وصلاً وقف عليها بالتاء فقط.

---

(١) وهي قراءة الجمهور. انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢٩٦، والحجة٤/ ٣٩٠، والمبسوط ٢٤٤، والنشر ٢/ ٢٩٣، وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٨ .

(٢) وهي قراءة أبي جعفر وابن عامر. انظر: المصادر في الحاشية السابقة.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ١/ ٢٩٦.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٣٨، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ١/ ٣٠١، وجامع البيان للطبري ١٨/ ٢٠٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩/ ١٢١.

(٥) هي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب، وقد قرأ ابن كثير ويعقوب بالكسر وصلاً ووقفا بالهاء. انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ١/ ٣٠١، والسبعة ٣٤٤، والتبصرة في القراءات السبع ٢٢٧، والتيسير في القراءات السبع ٥٥.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٢١١، والمقتضب ٣/ ١٦٩، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٣٨، والحجة ٤/ ٣٩٢، والمفصل ٦٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩/ ١٢١، والدر المصون ٦/ ٤٣٤، والتصريح ٤/ ٦١.

وهو رأي الفراء[١]. ووقف بالتاء جمع من القراء[٢].

وقال الفراء: "ولو قرأ قارئ (يا أَبَتُ) لجازَ وَكَانَ الوقفُ عَلَى الْهَاء جائزًا. ولم يقرأ بِهِ أحد نعلمه"[٣].

وتوجيه هذا الرأي[٤]: أنه إذا قُرئ بالفتح فإما أن تُنوَ الندبةُ فيكون الأصل (يا أبتاه) فلا يجوز حينئذ الوقف بالهاء؛ لأن التاء لا تتغير بالوقف هنا، وإن لم تُنوَ الندبة فالفتحة من النداء ويوقف على التاء بالهاء حينئذٍ.

أما من قرأ بالكسر وصلاً فالكسرةُ تدلّ على الإضافة إلى ياء المتكلم، فالتاء ليست في حكم الآخِر حتى يوقف عليها بالهاء.

والذي يظهر أن الوقف لا صلة له بقراءة التاء في الوصل كما رجح الزجاج، والقراءتان في الوقف بالتاء وبالهاء متواترتان، وقد قرأ ابن كثير ويعقوب بالكسر وصلاً ووقفا بالهاء، ولعل الفراء لم تبلغه هاتان القراءتان على سبيل التواتر.

فمن وقف بالتاء راعى صورة الحرف[٥]، ومن وقف بالهاء عدّها تاءَ تأنيث ولم يراعِ صورة الحرف. والله أعلم.

(١) انظر: معاني القرآن ٢ / ٣٢.

(٢) وهم: نافع وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي والبزار. انظر: السبعة٣٤٤، والتبصرة في القراءات السبع٢٢٧، والتيسير في القراءات السبع٥٥.

(٣) معاني القرآن ٢ / ٣٢، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢٩٧.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢، جامع البيان للطبري ١٨ / ٢٠٣، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢٩٦، والحجة ٤ / ٣٩٣، والتصريح ٤ / ٦١.

(٥) انظر: الشمعة المضيّة للطبلاوي ١ / ٥٦٩.

المسألة السابعة والعشرون: إدغام التاء في الطاء في الفعل

قال الزجاج: " وقرأ الفراءُ ﴿**بيتْ طائفةٌ**﴾(١) على إسكان التاءِ وإدْغامها في الطاء.

ورُوي عن الكسائي أن ذلك إذا كان في فِعلٍ فهو قبيح.

ولا فرق في الإدغام ههنا في فِعل كان أو في اسم.... وإنما جاز الإدغام؛ لأن التاءَ والطاءَ مِن مَخْرج واحد"(٢).

فذكر الزجاج عن الكسائي قُبح إدغام التاء في الطاء في الفعل كما في القراءة التي أوردها الفراء، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة(٣).

وتقبيح الكسائي ـ رحمه الله ـ للإدغام ليس تضعيفاً لقراءة ثابتة، وإنما هو حكم لغوي كما قال ابن خالويه: "ولما كانت التاء أصلية في (بيت طائفة) وكانت حركته لازمة وجب أن يكون الإظهار أحسن"(٤).

لكن القراءة ثابتة، وتوجيه الإدغام قوي كما ذكر الفراء: "جزمها لكثرة الحركات، فلما سكنت التاء اندغمت فِي الطاء"(٥).

(١) النساء ٨١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٨٢.

(٣) انظر: السبعة ٢٣٥، والحجة ٣ / ١٧٣، والمبسوط ١ / ٩٥، والتيسير ١ / ٩٦.

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٣٦.

(٥) معاني القرآن ١ / ٢٧٩.

الفصل الثاني: دراسة المسائل

المبحث الأول: منهج الزجاج في عرض آراء الكوفيين

المطلب الأول: تسمية الكوفيين.

تعددت عبارات الزجاج في تسمية آراء الكوفيين؛ فهو مرةً ينسب الرأي للكوفيين بعامة، ومرة لجماعة منهم دون تعيين، ومرة يعيّن الأفراد.

وتفصيل ذلك فيما ورد من آراء الكوفيين عند الزجاج كالآتي:

١- التعبير بلفظ (الكوفيين) على العموم في ستة مواضع(١).

٢- التعبير بلفظ (جميع الكوفيين) في موضع واحد(٢).

٣- التعبير بلفظ (جماعة من الكوفيين) في موضع واحد(٣).

٤- التعبير بلفظ (أكثر الكوفيين) في موضعين(٤).

٥- التعبير بلفظ (بعض الكوفيين) في موضع واحد(٥).

٦- ذكر اسم (الكسائي) في ثمانية مواضع(٦).

٧- ذكر اسم (الفراء) في ستة عشر موضعاً(٧).

٨- ذكر اسم (هشام الضرير) في موضع واحد(٨).

ولم يأت هذا التنوع في العبارة دون قصد فيما ظهر لي، بل هو دليل على حرص الزجاج على التثبت في النسبة وصحة النقل.

(١) انظر المسائل: ٣، ٥، ٨، ٢٠، ٢٢، ٢٥.

(٢) انظر المسألة: ٢٣.

(٣) انظر المسألة: ١٣.

(٤) انظر المسألتين: ١٦، ١٨.

(٥) انظر المسألة: ١٦.

(٦) انظر المسائل: ٦، ١٠، ١٣، ١٤، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٧.

(٧) انظر المسائل: ١، ٢، ٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٤، ٢٦، ٢٧.

(٨) انظر المسألة ١٩.

المطلب الثاني: الدقة في النقل.

ظهرت الدقة في نقل آراء الكوفيين عند الزجاج من خلال ما عُرض من آراء الكوفيين عنده، وتتجلى هذه الدقة فيما يأتي:

١- تنوع العبارات بما يتناسب مع الرأي المنسوب للكوفيين، ومر تفصيل ذلك في المطلب الأول، فهو مرة ينسب إلى الكوفيين بعامة ومرة إلى أكثرهم ومرة إلى بعضهم أو جماعة منهم ومرة إلى الكسائي أو الفراء وربما جمعهما في مسألة واحدة ناسباً لكل واحد منهما رأيه، كقوله في إعراب (خيراً): "اختلف أهل العربية في تفسير نصب (خير)، فقال الكسائي: انتصب لخروجه من الكلام،.... وقال الفراءُ: انتصب هذا وقوله (خَيْرًا لَكُمْ) لأنه متصل بالأمر وهو من صفته"(١) فنسب لكل واحدٍ منهما رأيه، ثم زاد في التحري والدقة في النقل فقال: "ولم يقل هو ولا الكسائِي من أي المنصوبات هو، ولا شرحوه بأكثر من هذا".

٢- تمحيص آراء الكوفيين، كقوله: "وقال الكوفيون ـ وهذا القول قول الفراءِ وهو مذهبه ـ أنَّ الأسماءَ إذا كانت مضافة إلى شيءٍ، وكان الاعتماد في الخبر الثاني، أُخبر عن الثاني وتُرِكَ الإخبار عن الأول، وأغنى الإخبارُ عن الثاني عن الإخبار عن الأول"(٢).

وكقوله: "وهذا قول الكسائي. والبصريون وجماعة من الكوفيين يقولون...."(٣).

وكقوله: "وعلى ذلك أكثر الكوفيين، وبعضُ الكوفيين يجيز النصب...."(٤).

وكقوله: "وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ"(٥).

(١) انظر المسألة: ١٠.

(٢) انظر المسألة: ٥.

(٣) انظر المسألة: ١٣.

(٤) انظر المسألة: ١٦.

(٥) انظر المسألة: ١٨.

إلا أن ثمة موضعين لم تظهر فيهما لدى الزجاج دقة النسبة للكوفيين، فقد نسب للكسائي قولين متباينين في مسألة واحدة، فقال: "اختلف أهل العربية في تفسير رفع الصابئين، فَقَالَ بعضهم نَصْبُ (إِنَّ) ضَعُفَ فنسقَ بـ (الصَّابِئُونَ) على (الَّذِينَ) لأَن الأصل فيهم الرفع. وهو قول الكسائي.... وقال الكسائي: الصابئون نَسَقٌ على ما في (هادوا).... "[1]. وهذا يوحي بعدم الدقة في نقل قول الكسائي.

كما أنه نقل عن الفراء في (يا حسرتاه)[2] في الوصل جواز تحريك الهاء بالحركات الثلاث، ولم يذكر الفراءُ الفتح.

المطلب الثالث: طريقة عرض آراء الكوفيين

أهم ملامح طريقة الزجاج في عرض آراء الكوفيين ما يأتي:

١- لا يلتزم الزجاج البدء بذكر آراء الكوفيين أو تأخيرها، فنجده مرة يبدأ برأيهم في المسألة[3]، ومرة يثني به[4]، ومرة يجعله آخر الآراء[5]. ولا يرتبط ذلك بترجيح رأيهم أو رده، أو الاحتجاج له أو عدمه.

٢- لا يذكر الزجاج حجج الكوفيين عند عرض آرائهم إلا نادراً مثل ذكره حجة الفراء في جواز عدم الإخبار عن المبتدأ إذا أُخبر عما بعده مما هو متصل به[6].

فهو يسوق آراءهم بجلاء دون الاحتجاج لها.

٣- يُكثر الزجاج من موازنة آراء الكوفيين مع آراء (البصريين)، وهو لا يلتزم ذلك في عرضه لجميع آراء الكوفيين، لكنه هو الغالب، سواء بذكر مذهب

(١) انظر المسألة: ٦.

(٢) انظر المسألة: ١٧.

(٣) انظر المسائل: ١، ٦، ١٠، ١٢، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥.

(٤) انظر المسألة: ١٣.

(٥) انظر المسائل: ٣، ٥، ٧، ٨، ١٤، ١٦، ١٩، ٢٦.

(٦) انظر المسألة: ٥.

البصريين بالعموم(١)، أو أفرادهم كالخليل(٢) وسيبويه(٣) والأخفش(٤) والمبرد(٥).

٤- يوضح الزجاج آراء الكوفيين بالتمثيل له كثيراً، كقوله في (أَرَأَيْتَكُمْ): "قال الفراء لفظها لفظ نصبٍ، وتأويلها تأْويل رفع، قال: ومثلها الكاف في قوله: دُونَك زيداً، قال: الكاف في موضع خفض، وتأويلها تأْويل الرفع، لأن المعنى خذ زيداً "(٦).

وقوله في إعراب (خيراً): "فقال الكسائي: انتصب لخروجه من الكلام، قال: وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو قولك: لتقومَنَّ خيراً لك، فإذا كان الكلام ناقصاً رفعوا فقالوا: إن تنتهِ خيرٌ لك. وقال الفراءُ: انتصب هذا وقوله (خَيْرًا لَكُمْ) لأنه متصل بالأمر وهو من صفته، ألا ترى أنك تقول انتهِ هو خيرٌ لك، فلما سقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فانتصب"(٧).

المطلب الرابع: موقفه من الكوفيين

يَظهر ميلُ الزجاج للبصريين بجلاء، وإنّ ملازمته للمبرد بعد قدومه لبغداد جعلته ينصرف عن نحو الكوفيين، فقال بعد مناظرته المبرد: "فقلت في نفسي: هذا هو الحق، وما سوى ذلك باطل"(٨).

وعَرْضُ الزجاجِ لآراء الكوفيين في معاني القرآن وإعرابه يؤكد ذلك، فهو في آراء الكوفيين السبعة والعشرين التي أوردتها لم يصرح بموافقة الكوفيين.

(١) انظر المسائل: ٣، ٥، ٦، ١٣، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٥.

(٢) انظر المسائل: ٦، ١٠، ١٨، ١٩.

(٣) انظر المسألتين: ٦، ١٩.

(٤) انظر المسألتين: ٥، ١٨.

(٥) انظر المسألة: ٧.

(٦) انظر المسألة: ١.

(٧) انظر المسألة: ١٠.

(٨) مجالس العلماء ١٢٧.

وقد ذكر الزجاج عباراتٍ قوية في مخالفة الكوفيين، منها:

قوله: "وهَذَا عند البصريين خَطَأٌ فاحش"(١).

وقوله: "وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب اللَّه وذلك أنهم زعموا أن نَصْبَ (إنَّ) ضعيف؛ لأنها إنما تغيِّرُ الاسم ولا تغيِّر الخبرَ، وهذا غلط"(٢).

قوله: "وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا"(٣).

وقوله: "وهذا غلط من أبي الحسن "(٤).

المبحث الثاني: آراء الكوفيين عند الزجاج وكتب الخلاف النحوي

المطلب الأول: الآراء في كتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)

أورد الأنباري في كتابه مئة وواحداً وعشرين رأياً للكوفيين، وافق الزجاجَ في خمسةٍ منها فقط، وهي في مسائل هذا البحث:

المسألة السادسة: العطف على محل اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر(٥).

المسألة الحادية عشرة: حقيقة الآن(٦).

المسألة الثانية عشرة: بناء (غير)(٧).

المسألة الثامنة عشرة: علة منع (أشياء) من الصرف(٨).

(١) انظر المسألة: ٣.

(٢) انظر المسألة: ٦.

(٣) انظر المسألة: ١٨.

(٤) انظر المسألة: ٢١.

(٥) انظر: الإنصاف ٦/ ١٨٧.

(٦) انظر: الإنصاف ٢/ ٥٢٠.

(٧) انظر: الإنصاف ١/ ٢٨٩.

(٨) انظر: الإنصاف٢/ ٨١٤.

المسألة الحادية والعشرون: أصل (كَمْ)[١].

المطلب الثاني: الآراء في كتاب: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)

ورد في كتاب التبيين خمسة وثمانون رأياً للكوفيين، ثلاثة منها فقط وردت عند الزجاج مما أوردته في مسائل هذا البحث، وهي:

المسألة السادسة: العطف على محل اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر[٢].

المسألة الثانية عشرة: بناء (غير)[٣].

المسألة الحادية والعشرون: أصل (كَمْ)[٤].

المطلب الثالث: الآراء في كتاب: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزَّبيدي (ت ٨٠٢هـ)

أورد الزَّبيدي في كتابه ستة وخمسين رأياً للكوفيين وافق الزجاج في تسعة آراء مما أوردته في مسائل هذا البحث، وهي:

المسألة الثالثة: إعراب (أحسن) بعد الاسم الموصول في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ**﴾[٥].

المسألة السادسة: العطف على محل اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر[٦].

المسألة الحادية عشرة: حقيقة الآن[٧].

المسألة الثانية عشرة: بناء (غير)[٨].

(١) انظر: الإنصاف١/ ٢٩٨.

(٢) انظر: التبيين ٣٤١.

(٣) انظر: التبيين ٤١٦.

(٤) انظر: التبيين٤٢٣.

(٥) انظر: ائتلاف النصرة ١٣٨.

(٦) انظر: ائتلاف النصرة ١٦٧.

(٧) انظر: ائتلاف النصرة ٦٤.

(٨) انظر: ائتلاف النصرة ٣٩.

المسألة الثالثة عشرة: حذف حرف الجر وضمير الظرف[١].

المسألة السادسة عشرة: النصب باسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي[٢].

المسألة الثامنة عشرة: علة منع (أشياء) من الصرف[٣].

المسألة الحادية والعشرون: أصل (كَمْ)[٤].

المسألة الثالثة والعشرون: فتح عين الثلاثي إذا كانت حرفاً حلقياً[٥].

وهو بهذا يُعدّ أكثر كتب الخلاف النحوي موافقة للزجاج وتأثراً به في ذكر آراء الكوفيين، على أن الآراء المتوافقة تعد قليلة بالنظر إلى ما ذكره الزبيدي من آراء الكوفيين.

المطلب الرابع: آراء الكوفيين التي أوردها الزجاج ولم تُذكر في كتب الخلاف الثلاثة:

أوردتُ في هذا البحث سبعة وعشرين رأياً نصّ الزجاج على نسبتها للكوفيين أو بعضهم، وردَ منها في كتب الخلاف تسعةُ آراء كما سبق، ولم يرد ثمانية عشر رأياً، وهي الآراء التي أوردتها في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: إعراب كاف الخطاب في (أَرَأَيْتَكُمْ) في قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾.

المسألة الثانية: مجيء ضمير الفصل (العِماد) بعد النكرات.

المسألة الرابعة: إعراب (تنزيل) في قوله تعالى: ﴿**حم * تَنزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾.

(١) انظر: ائتلاف النصرة ٨٧.

(٢) انظر: ائتلاف النصرة ٩٩.

(٣) انظر: ائتلاف النصرة ٨٥.

(٤) انظر: ائتلاف النصرة ٤١.

(٥) انظر: ائتلاف النصرة ٩١.

المسألة الخامسة: خبر (الذين) في قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

المسألة السابعة: إعراب (هذان) في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾.

المسألة الثامنة: دخول اللام على (سوف) في خبر (إنّ).

المسألة التاسعة: إعراب (شركاءكم) في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلا تُنظِرُونِ﴾.

المسألة العاشرة: إعراب (خيراً) في قوله تعالى: ﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾.

المسألة الرابعة عشرة: حذف حرف الجر وبقاء عمله مع المصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا﴾.

المسألة الخامسة عشرة: جواز جرِّ (قبل)، و(بعد) دون تنوين.

المسألة السابعة عشرة: إثبات هاء السكت في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم وصلاً.

المسألة التاسعة عشرة: أصل (لن).

المسألة العشرون: مجيء اللام ناصبة للمضارع بمعنى (أن) في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

المسألة الثانية والعشرون: وزن (توراة).

المسألة الرابعة والعشرون: جمع (فِعال) على (فُعُل).

المسألة الخامسة والعشرون: كسر الباء في (بيوت).

المسألة السادسة والعشرون: الوقف على (يا أبت).

المسألة السابعة والعشرون: إدغام التاء في الطاء في الفعل.

الخاتمة

كان هذا البحث محاولة لرصد آراء الكوفيين التي نص على نسبتها الزجاج في معاني القرآن وإعرابه، وقد وجدت سبعة وعشرين رأياً نحوياً وصرفياً نص على نسبتها للكوفيين أو للكسائي أو للفراء.

وبعد جمعها وترتيبها درستها دراسة نحوية مبيناً آراء النحويين فيها، ثم أتبعتها بدراسة موضوعية بينت فيها أهم الدلالات الموضوعية لما نقله الزجاج عن الكوفيين من بيان منهجه في عرض الآراء، ثم مقارنة ما أورده بما في كتب الخلاف النحوي المشهورة.

ومن أهم النتائج التي ظهرت لي بعد جمع تلك الآراء ودراستها ما يأتي:

- ظهرت لي آراء كثيرة للكوفيين لم ينسبها الزجاج لهم في كتابه.
- دقة نسبة الآراء عند الزجاج.
- تجلية الزجاج الآراء وتوضيحها ومقارنتها بآراء النحويين.
- ظهر بجلاء ميل الزجاج عن آراء الكوفيين.
- قلة آراء الكوفيين عند الزجاج المتوافقة مع ما ورد في كتب الخلاف فالوارد في كتب الخلاف من الآراء التي أوردها الزجاج تسعة آراء فقط.
- كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج سِفْر قيم جدير بالدراسة والتأمل، سواء في استخلاص آراء الكوفيين اللغوية المنسوبة أو آرائهم النحوية والتصريفية غير المنسوبة، أو دراسات أخرى. والنسخة المطبوعة بتحقيق د. عبدالجليل شلبي، لم تفِ بقدر الكتاب تحقيقاً ودراسة.

والحمد لله على كريم عونه وجميل توفيقه لي، وأسأله سبحانه القبول والعفو عن الزلل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

ثبت المصادر

* ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لعبد اللطيف بن أبي بكر الزّبيدي. تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية لبنان، ط١، ١٤٠٧ هـ.

* إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: لأحمد بن عبد الغني الدمياطي البنّاء. وضع حواشيَه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

* أخبار النّحويين البصريين: لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام – مصر، ط١، ١٤٠٥ هـ.

* ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. محمد رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

* (الآن) في الدرس النحوي والاستعمال اللغوي: رياض الخوام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٠هـ.

* الإرشاد إلى علم الإعراب: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي، تحقيق: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، ود. محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٠ هـ.

* أسرار العربيّة: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.

* إسفار الفصيح: لأبي سهل محمد بن علي الهروي، تحقيق: د. أحمد بن سعيد قشّاش، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ.

* الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالإله نبهان وآخرين، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

* إصلاح المنطق: لابن السكيت، تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٧م.
* الأصمعيات: اختيار سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: أحمد شاكر، عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٤ هـ.
* الأصول في النحو: لأبي بكر ابن السّراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.
* إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: لابن خالويه، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦ هـ.
* إعراب القراءات السّبع وعللها: لأبي عبد الله الحسين بن خالويه، تحقيق: د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣ هـ.
* إعراب القراءات الشواذ: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيّد أحمد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ.
* إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٤٠٩ هـ.
* إعراب القرآن: لقوام السنة، تحقيق: د. فائزة المؤيّد ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
* الإغفال: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبوظبي، ومركز جمعة الماجد، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
* أمالي ابن الحاجب: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح قداره، دار عمار بالأردن، ودار الجيل بلبنان، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
* أمالي ابن الشجري: لهبة الله علي بن محمد الحسني (ابن الشجري)، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
* إنباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل

إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافيّة ببيروت ط١، ١٤٠٩ هـ.

* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، دار الفكر، لبنان.

* أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لأبي سعيد البيضاوي، تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ.

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط ٥، ١٣٩٩ هـ.

* إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة: لشمس الدين محمد بن خليل القباقبي، تحقيق: د. أحمد خالد شكري، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

* الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢م.

* إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

* البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، طُبع بعناية عرفات العشا حسونة، المكتبة التجارية مكة المكرمة، ١٤١٣ هـ.

* البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، لبنان ١٤٠٧ هـ.

* بقية الخاطريات: لابن جني، تحقيق: د. محمد الدالي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ.

* البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقّا. (د.ت).
* تاريخ بغداد: لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.).
* التبصرة في القراءات السبع: لمكي بن أبي طالب، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند، ١٤٠٢هـ.
* التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي – عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧٦م.
* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١، ١٤٠٦هـ.
* التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر ابن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
* تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.
* التخمير: لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠م.
* التذييل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز أشبيليا، الرياض.
* تصحيح الفصيح وشرحه: لابن درستويه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون. وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

* التصريح بمضمون التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
* تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: لمحمد بدر الدين الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٩ هـ.
* التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠ - ١٤١٧ هـ.
* التكملة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ساعدت جامعة بغداد على تعضيده، ١٤٠١ هـ.
* تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، تحقيق: أ.د. علي فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
* تهذيب اللّغة: لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عمر سلامي وإبراهيم حامد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
* التيسير في القراءات السبع: لأبي عمر عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ.
* جامع البيان في تأويل القرآن: لأبي جعفر الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.
* الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، صحّحه: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
* الجمل في النحو: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، ط٢، ١٤٠٥ هـ.
* الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ.

* جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه: د. عبدالمجيد الجار الله، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣٥هـ.
* جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: لعلاء الدين الإربلي، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصريّة، ١٤٠٤ هـ.
* حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، لبنان.
* حجة القراءات: لأبي زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
* الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
* الحيوان: لأبي عثمان الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط٢، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
* خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للنشر بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٩ هـ.
* الخصائص: لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمّد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١هـ.
* دراسات لأسلوب القرآن الكريم: تأليف محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
* الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: للسّمين الحلبي، تحقيق: علي محمد معوّض وآخرِين، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ.
* ديوان أبي قيس صيفِيّ بن الأسلت: جمعه: د. حسن باجودة، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣م.

* ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٥هـ.

* ديوان زهير بن أبي سلمى: شرح الإمام أبي العباس ثعلب، دار الكتب المصريّة، ط٢، ١٩٩٥م.

* ديوان المتلمس الضبعي: تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ط١، ١٣٩٠هـ.

* رصف المباني في شرح حروف المعاني: لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ.

* زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.

* الزاهر في معاني كلمات الناس: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

* السّبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣، ١٩٨٨م.

* سرّ صناعة الإعراب: لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط٢، ١٤١٣ هـ.

* سِفْرُ السعادة وسفير الإفادة: لعلم الدين السخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠٣ هـ.

* شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد ابن السيرافي، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٧٩م.

* شرح أبيات مغني اللبيب: لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤٠٧ هـ.

* شرح الأنموذج في النحو: لمحمد بن عبد الغني الأردبيلي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٤١١ هـ.
* شرح ألفية ابن معطٍ: لعبدالعزيز بن جمعة الموصلي (ابن القواس)، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، ط١، ١٤٠٥ هـ.
* شرح التسهيل: لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن السيّد د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٤١٠ هـ.
* شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، (د.ت.).
* شرح ديوان كثير عزة: جمع وشرح: د. رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
* شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
* شرح شافية ابن الحاجب: لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرَين، دار الفكر العربي، لبنان، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
* شرح الفصيح: لجار الله الزمخشري، تحقيق: د.إبراهيم بن عبد الله الغامدي، جامعة أمّ القرى، ١٤١٧هـ.
* شرح الكافية الشافية: لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أمّ القرى، ودار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢ هـ.
* شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، (الأجزاء ١، ٣، ٤، ٥، ٦)، تحقيق: د. رمضان عبد الثواب، ود. محمود حجازي، ود. هاشم عبد الدايم، ود. محمود مكي، ود. محمود عبدالرؤوف. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ودار الكتب والوثائق القومية، ١٩٨٦– ٢٠٠٣م.

* شرح اللمع: لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٠٤ هـ.
* شرح المفصل: لموفق الدين ابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، (د.ت.).
* شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: لأبي عمرو ابن الحاجب، تحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ.
* شرح الملوكي في التصريف: لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ.
* شعر عمرو بن معد يكرب: جمعه ونسّقه مطاع الطرابيشي، مكتبة المؤيد، الرياض، مكتبة دار البيان، دمشق، ط٣، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م.
* الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية: لزين الدين الطَّبَلاوي، تحقيق: د. علي سيد أحمد جعفر، مكتبة الرشد، الرياض ط١، ١٤٢٣هـ.
* شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لمحمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
* الصاحبي: لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.
* الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
* ضرائر الشعر: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
* طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.

* عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي: لشهاب الدين الخفاجي، دار صادر، بيروت.
* الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر: لمحمد بن أبي الفتح البَعلي، تحقيق: د. ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
* الفَسْر: لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.
* الفصيح: لأبي العباس ثعلب: تحقيق ودراسة: د. عاطف مدكور، دار المعارف.
* الكامل: لأبي العباس المبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ.
* الكتاب لسيبويه: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت،ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
* كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.
* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، وبهامشه: حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف: لجار الله الزمخشري، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
* كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: لجامع العلوم علي بن الحسين الأصبهاني، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٤١٥ هـ.
* الكنز اللغوي في اللسَن العربي: ليعقوب ابن السكيت، تحقيق: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
* لسان العرب: لابن منظور، دار صادر، بيروت ط٣، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤م.

* اللامات: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

* اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر – دمشق، مركز جمعة الماجد، الإمارات، ط١، ١٤١٦ هـ.

* ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤ هـ.

* المبسوط في القراءات العشر: لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م.

* المتَّبَع في شرح اللمع: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الحميد حمد محمد الزوّي، جامعة قاريونس، ١٩٩٤م.

* مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٨م.

* مجالس ثعلب: لأبي العباس أحمد يحي ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط ٥، ١٩٨٧م.

* مجالس العلماء: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط ٢، ١٤٠٣ هـ.

* مجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٩٧٧م.

* مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد ابن قاسم، وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

* محاسن التأويل: لجمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات الإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرَين، دار سِزكين للطباعة والنشر، إستانبول، ط٢، ١٤٠٦ هـ.
* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.
* المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
* المخصّص: لأبي الحسن بن إسماعيل بن سيده، المكتب التجاري، بيروت، (د.ت.).
* مراتب النحويين: لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٤ هـ.
* المرتجل: لأبي محمد عبد الله بن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
* المسائل الحلبيات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق دار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.
* المسائل العسكرية: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني مصر، ط١، ١٤٠٣ هـ.
* المسائل المنثورة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت.).
* المساعد على تسهيل الفوائد: لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، كليّة الشريعة بمكة المكرمة، ١٤٠٠ هـ.

* مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي: تحقيق: د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨ هـ.
* معاني القرآن: لأبي الحسن الأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قرّاعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١ هـ.
* معاني القرآن: لأبي زكريا الفراء، تحقيق: محمد النجار، يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ.
* معاني القرآن الكريم: لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ١٤٠٨ هـ.
* معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق الزّجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
* المفصّل في علم العربية: لأبي القاسم الزمخشري، مراجعة وتعليق: د. محمد عزّ الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ.
* المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة العراقية، دار الرشد، بغداد ١٩٨٢م.
* المقتضب: لأبي العبّاس المبرّد، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٢هـ.
* المقدمة الجزولية في النحو: لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للنشر، مصر ١٩٨٨م.
* المقرّب: لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، عبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ.

* الممتع في التصريف: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.
* المنصف شرح تصريف المازني، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، مصر، ط١، ١٣٧٣ هـ.
* المنصوب على الخروج (مساهمة علمية في النحو العربي: د. عمر حمدان، الرسالة ع ١٤، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).
* الموفقي في النحو: لابن كيسان، تحقيق: د. الحسين الفتلي، وهاشم شلاش، مجلة المورد، العراق، (م٤/ ع٢/ ١٣٩٥هـ).
* نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: د. محمد بن إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، مصر، ط٢، ١٤٠٤ هـ.
* نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٢، ١٤٠٥ هـ.
* النشر في القراءات العشر: للحافظ محمد بن محمد ابن الجزري، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.).
* الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره: لمكي بن أبي طالب، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩ هـ.
* هشام بن معاوية الضرير: حياته، وآراؤه، منهجه: د. تركي بن سهو العتيبي، ط١، ١٤١٦ هـ.
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣ هـ.